الهجرة غير الشرعية كأحد مهددات الأمن القومي الليبي منذ عام 2011

عبد السلام أحمد محمد الدبيب*
قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد، بني وليد، ليبيا
* البريد الإلكتروني (للباحث المرجعي): aldbeb2004@gmail.com

Illegal Immigration as a Threat to Libyan National Security Since 2011

Abdussalam Ahmed Mohammed Adbeib *
Department of Political Science, Faculty of Economics and Political Science,
Bani Waleed University, Bani Walid, Libya

Received: 29-03-2025; Accepted: 26-05-2025; Published: 04-06-2025

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تناول ظاهرة الهجرة غير الشرعية وارتباطها بالأمن القومي، مع التطبيق على ليبيا، حيث تختبر الدراسة فرضية العلاقة الارتباطية بين ظاهرة الهجرة غير الشرعية والأمن القومي الليبي. يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، والاقتراب الواقعي في العلاقات الدولية بوصفه الإطار النظري الذي يوجه تحليل الظاهرة. خلصت الدراسة إلى أن أزمة الهجرة غير الشرعية في ليبيا ليست سوي نتيجة لانهيار مؤسسات الدولة وفوضي السلاح، ومن ثم فإن التوجه إلى إيجاد حل للأزمة السياسية في ليبيا من المرجح أن يقلل من تدفقات المهاجرين، وقد تتحول ليبيا على إثره من بلد عبور تنشط فيه شبكات التهريب والإتجار بالبشر إلي دولة استقبال للعمالة التي تحتاج إليها ليبيا الغنية بإمكانياتها.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية، الأمن القومي، ليبيا، الأمن المجتمعي، مكافحة الهجرة غير الشرعية، التعاون الليبي–الأوروبي.

Abstract:

This research investigates the issue of illegal immigration and its implications for national security in Libya. It evaluates the hypothesis that there is a significant relationship between illegal immigration and the security of Libya. Utilizing a descriptive analytical method alongside a realistic perspective on international relations, this study provides a framework for understanding this issue. The findings suggest that the illegal immigration crisis in Libya stems from the disintegration of state institutions and the prevalence of armed conflict. Consequently, addressing the political turmoil in Libya may help to decrease the number of migrants. This shift could enable Libya to evolve from a mere transit point for smuggling and human trafficking into a destination for labor, capitalizing on its inherent potential.

Keywords: Illegal Immigration, National Security, Libya, Community Security, Combating Illegal Immigration, Libyan-European Cooperation.

مقدمة:

تُعد الهجرة غير النظامية من أبرز الظواهر التي تؤثر على السياسات العالمية، إذ أصبحت قضية محورية تتشابك مع عدد من الملفات الحساسة مثل حقوق الإنسان، والتنمية، والجغرافيا السياسية، على المستويين الوطني والدولي. وقد تسارعت هذه الظاهرة نتيجة لتحولات سياسية وأمنية كبرى، كان أبرزها انهيار الاتحاد السوفيتي، وما تبعه من ظهور صراعات داخلية قائمة على أساس الهوية في دول أوروبا الشرقية، ما أدى إلى أول موجة واسعة من الهجرة التي اعتُبرت تهديداً مستقبلياً لاستقرار تلك الدول.

كما مثّلت أحداث 11 سبتمبر 2001 نقطة تحول جوهرية في نظرة الدول الغربية إلى الهجرة، خاصة القادمة من دول الجنوب، حيث تم الربط بينها وبين الإرهاب، وظهر عدد من المفاهيم والمصطلحات الجديدة التي تم توظيفها لتأطير الهجرة غير الشرعية كتهديد محتمل للأمن القومي. وقد زاد هذا الربط من تعقيد الظاهرة، خصوصًا في ظل تزايد عدد المهاجرين القادمين من مناطق النزاع.

وفي السياق ذاته، شهدت المنطقة العربية منذ عام 2011 موجات من الثورات والصراعات الداخلية، ما أدى إلى ارتفاع ملحوظ في معدلات الهجرة القسرية، نتيجة تصاعد العنف وتوقف عمليات التنمية، الأمر الذي دفع فئة كبيرة من الشباب إلى الهجرة غير النظامية بحثاً عن الأمان أو لتحسين أوضاعهم الاقتصادية.

أما في الحالة الليبية، فقد أفرزت حالة الفوضى وانتشار الميليشيات والجماعات المسلحة بيئة خصبة لانتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية، سواء من قبل الشباب الليبي الفارين من تداعيات النزاع، أو باعتبار ليبيا دولة عبور رئيسية للمهاجرين الأفارقة الساعين إلى الوصول إلى السواحل الأوروبية. كما أصبحت ليبيا دولة مقصد لبعض المهاجرين، نتيجة لضعف الرقابة الحدودية وغياب تطبيق القوانين الرادعة، مما جعلها نقطة جذب رئيسية للهجرة غير النظامية في شمال أفريقيا.

المشكلة البحثية:

شهد العالم منذ نهاية الحرب الباردة تحولات عميقة في المفاهيم المرتبطة بالأمن القومي، إذ لم يعد مقتصراً على التهديدات العسكرية فقط، بل اتسع ليشمل تهديدات غير تقليدية مثل الهجرة غير الشرعية. وقد أدى ذلك إلى تبني مفهوم "الأمن الإنساني" كإطار تحليلي لفهم الظواهر العالمية المعقدة.

وفي هذا السياق، برزت الهجرة غير الشرعية كأحد أبرز التهديدات العابرة للحدود، التي تؤثر بشكل مباشر على استقرار الدول، ومن بينها ليبيا التي تعاني من حالة عدم استقرار أمني وسياسي منذ عام 2011. وقد أصبحت هذه الظاهرة محط اهتمام داخلي ودولي، خاصة مع إدراجها ضمن الأجندة الأمنية للأمم المتحدة.

وقد انقسم الباحثون إلى اتجاهين رئيسيين:

- يرى الاتجاه الأول وجود علاقة ارتباطية وثيقة بين الهجرة غير الشرعية والأمن القومي الليبي، مؤكدين أن تردي الأوضاع الأمنية، وضعف الرقابة الحدودية، وانتشار الجماعات الإرهابية، كلها عوامل جعلت ليبيا بؤرة نشطة للهجرة غير الشرعية، وأثّرت بشكل سلبي على كافة مناحي الحياة في الدولة.
- بينما يرى الاتجاه الثاني أن الهجرة غير الشرعية لا تُشكل تهديداً مباشراً للأمن القومي، ويعتبرونها شأناً داخلياً ناتجاً عن الظروف السياسية والاقتصادية داخل الدولة نفسها.

وتبعًا لما سبق، فإن الإشكالية البحثية التي تدور حولها هذه الدراسة تتجسد في التساؤل الرئيسي الآتي:

إلى أي مدى تُشكّل الهجرة غير الشرعية تهديدًا للأمن القومي الليبي في ظل تزايد معدلات الجريمة، وتوسع شبكات الاتجار بالبشر، وتسلل الجماعات الإرهابية، وتأثر دول الجوار بذلك عبر الأراضي الليبية؟

ويتفرع من السؤال البحثي عدد من الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هي التداعيات السياسية والأمنية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي؟
- كيف واجهت الدولة الليبية ظاهرة الهجرة غير الشرعية تشريعيً وأمنيًا؟
- ما هي أوجه التعاون الليبي–الأوروبي في مكافحة الهجرة غير الشرعية؟

مراجعة الأدبيات السابقة:

- تناولت دراسة بعنوان "**Libya's Instability Threatens Regional Borderlands**"، أثر التهديدات الأمنية الداخلية الليبية على الحدود الإقليمية لدول الجوار، وكذلك أثر الخصائص الجغرافية على الأمن الليبي، كما ناقشت التداعيات المترتبة على ضعف الحكومة المركزية والجماعات الإرهابية والمليشيات المسلحة، وقد توصلت الدراسة إلى أنه بعد سقوط القذافي شهدت ليبيا العديد من المتغيرات الداخلية التي أسهمت في وجود حالة من عدم الاستقرار سواء الأمني أو السياسي، وتأثير ذلك على الأمن الإقليمي للدول، ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة بأن هناك مجموعة من التحديات التي تقف في سبيل تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي داخل ليبيا، بالإضافة إلى كيفية مواجهة التهديدات والتي تأتي من قبل المليشيات المسلحة وذلك حفاظاً على سلامة حدود دول الجوار. [1]

[1] – **Libya's Instability Threatens Regional Borderlands**"، March 19، 2014 available at: http://www.stratfor.com/sample/analysis/libyas-instability-threatens-regionalborderlands، Accessed on 1/5/2021.

- بينما أشارت دراسة لـ "البشير الكوت" الهجرة غير النظامية باعتبارها تهديد للأمن القومي الليبي؛ وتوصلت إلى أن جغرافية المنطقة الليبية تجعلها فريدة نتيجة اتساع مساحتها وقلة عدد سكانها، وارتفاع نسبة المنطقة الصحراوية فيها، وارتباطها واتصالها مع الكثير من الدول الأفريقية عبر شريطها الحدودي، فكان ذلك سبباً للهجرة. وبعد اكتشاف النفط والعديد من الموارد الطبيعية، انعكست الصورة لتصبح ليبيا دولة مستقبلة للهجرة. وبينت الدراسة بأن الهجرة غير الشرعية في ليبيا ليست ظاهرة جديدة بل إنها قديمة وتمتلك تأثيرات سلبية على أمنها القومي. [1]
- فيما أوضحت دراسة لـ "Ajish Joyp "، الآثار التي نتجت عن قيام الثورة الليبية وما تبعها من رحيل القذافي وتدخل الأمم المتحدة، وموقف جامعة الدول العربية من التدخل في ليبيا، وكذلك موقف الاتحاد الأفريقي من الأزمة، وكيف أثرت تلك المواقف على الاستقرار في ليبيا وأمن الحدود وعلاقه ذلك بعمليه الهجرة غير الشرعية، وقد توصلت الدراسة إلى أن ليبيا قد تحولت من ثورة شعبية ضد نظام العقيد معمر القذافي إلى نزاع مسلح، وقد أوجدت المليشيات المسلحة مكاناً لها داخل ليبيا بعد رحيل القذافي، وبالتالي أصبحت ليبيا ملجأ للعديد من المهاجرين عبر أراضيها، مما يؤثر بالسلب على الأمن القومي الليبي بالإضافة إلى أمن دول الجوار. [2]
- وقدم "**Mustafa O. Attir**" دراسة حول الهجرة غير النظامية إلى ليبيا وتأثيرها على الأمن القومي الليبي، وذلك من خلال التعرف على هذه الظاهرة من حيث الحجم والتطور والأبعاد المختلفة في ظل ما تشهده الأوضاع السياسية والأمنية من فوضى وانفلات أمني، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الهجرة غير القانونية إلى ليبيا تشهد تصاعداً مستمراً في ظل تردي الأوضاع السياسية والأمنية، وأن هذه الظاهرة غير خاضعة إلى ضبط من جانب السلطات الليبية أو دول المصدر أو دول الاتحاد الأوروبي، وأن هناك تأثيرات سياسية واقتصادية لهذه الظاهرة في ليبيا؛ مما أوجد خللاً أمنياً في السياسة الداخلية، وأن لذلك ارتباطاً مباشراً بالأمن القومي من جانبه المختلفة[3]
- وتناولت دراسه لـ**Mattia Toaldo** ، الهجرة من ليبيا وإليها، مع التركيز على اقتصاديات وسياسات التجارة غير الشرعية؛ حيث بحثت في سياسات الاتحاد الأوروبي وسياسات الدول الأعضاء لمعالجة الهجرة في البحر الأبيض المتوسط وتخفيضها عبر ليبيا. وأكدت الدراسة

---

[1] – البشير الكوت،"الهجرة غير القانونية إلى ليبيا وتأثيرها في الأمن القومي الليبي"، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، **مجلة السياسات والاستراتيجيات**، (العدد 145، 2012)، ص8

[2]Joyp Ajish،" The Crisis In Libya"، **ORF ISSUE BRIEF**،(vol 28، April 2011). https://www.orfonline.org/public/uploads/posts/pdf/20230810141005.pdf

[3] Mustafa O. Attir، "**Illegal Migration as a Major Threat to Libya's Security**،" 2014، available at: https://www.um.edu.mt/__data/assets/pdf_file

على ضرورة البحث في مجال السياسة العامة، فاقترحت إجراء إصلاح شامل للنظام الحالي بهدف إقامة شراكات مع الجهات الفاعلة المحلية والمؤسسات المتعددة الأطراف مع إنشاء ممرات قانونية للهجرة إلى أوروبا. [1]

- واظهرت دراسه لـ "**حسين علي**" العلاقة بين عدم الاستقرار الأمني والسياسي وتأثيرات ذلك على عملية الهجرة غير الشرعية، والخصائص الجغرافية الليبية والتداعيات المترتبة على ضعف الحكومة الليبية وانتشار الميلشيات المسلحة والجماعات الإرهابية، وحللت التحديات التي تسببها عملية الهجرة غير الشرعية على الأمن الإقليمي للدول التي تشترك في الحدود مع ليبيا وإمكانية مواجهة التهديدات الليبية للأمن الإقليمي، فضلا عن دور الدول الغربية في دعم ليبيا وتقديم المساعدات الأمنية لها والتنسيق معها في المستقبل والدور الذي تقوم به بعض وكالات الاستخبارات الغربية من خلال رصد التطورات الداخلية وجمع البيانات الخاصة بكافة الجماعات والحركات الإرهابية. [2]
- وأوضحت دراسه لـ Mu'ayyad Mehyar أهم خصائص المهاجرين غير الشرعيين وتجاربهم وخبراتهم المتعلقة بالهجرة، ومعرفة العوامل التي دفعتهم إلى هجر مواطنهم، وتلك العوامل التي جعلتهم يقصدون ليبيا دون غيرها، وتوصلت الدراسة الى وجود عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية تتمثل في تدني أوضاع المهاجرين في بلدانهم الأصلية، إضافة إلى توفر فرص عمل غير احترافي في ليبيا مثل الرعي، وأعمال البناء، والعمالة اليدوية، مما شجع الكثيرين من الأفراد التي تناولتهم العينة لقصد ليبيا بحثاً عن فرص عمل تلبي لهم طموحاتهم وأهدافهم الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما أثر بالسلب على الأمن القومي الليبي. [3]

التعليق على الدراسات السابقة:

بالنظر إلى الدراسات السابقة، نجد أن الأزمة الليبية أثرت بشكل كبير على الأوضاع الداخلية في ليبيا مما أدى إلى تواجد إعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين على الأراضي الليبية وبالتالي عدم استقرار أمني، وفي هذا السياق تأثر الأمن القومي الليبي بصورة سلبية. لكن ما يميز الدراسة الحالية أنها تطرقت بالتفصيل إلى التداعيات الاقتصادية والأمنية والسياسية للهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي، كما تناولت جهود الدولة الليبية، تشريعيًا وأمنيًا، لمكافحة الهجرة غير الشرعية، وكذلك تعاون ليبيا مع الدول الأوروبية للتصدي لهذه الظاهرة.

---

[1] Mattia Toaldo، " Migrations Through and From Libya: A Mediterranean Challenge،" **Istituto Affari Internazionali**، May 2015، available at: https://www.iai.it/en/pubblicazioni/migrations-through-and-liby، Accessed on 15/5/2021.

[2] – حسين علي، "عدم الاستقرار في ليبيا يهدد الحدود الإقليمية"، **مجلة أوراق الشرق الاوسط**، (العدد 63، ابريل_يونيو2014)، ص3.

[3] – Mu'ayyad Mehyar، " **Migration in the Mediterranean: Human Rights Perspectives**،"2014، available at: https://www.researchgate.net/، Accessed on :16/5/2021.

الإطار المنهجي والنظري للدراسة:

يعتمد هذا البحث على **المنهج الوصفي التحليلي** لتوصيف وتحليل واقع الهجرة غير النظامية في ليبيا، وبيان آثارها الأمنية والاقتصادية والسياسية، إضافة إلى دراسة السياسات الليبية المتبعة في مواجهتها.

كما يستند البحث إلى **الاقتراب الواقعي في العلاقات الدولية** كإطار نظري، الذي يفترض أن الدولة هي الفاعل الأساسي في النظام الدولي، وأن تحقيق الأمن القومي هو هدفها الأسمى. ومن هذا المنطلق، تُعد الهجرة غير النظامية تهديدًا عابرًا للحدود يمس سيادة الدولة ويقيد قدرتها على السيطرة، ما يستدعي تبني سياسات صارمة لحماية الأمن والاستقرار الداخلي.

الإطار المفاهيمي للدراسة:

مفهوم الأمن القومي:

تطور مفهوم الأمن القومي ليشمل أبعادًا متعددة تتجاوز الإطار العسكري التقليدي، مثل الأبعاد الإنسانية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ويُعتبر من المفاهيم المعقدة في مجال العلاقات الدولية. من أبرز التعريفات الحديثة له تعريف "باري بوزان"، الذي يرى الأمن بأنه "التحرر من التهديد"، مؤكدًا على تنوع مصادر التهديد."[1].

أما من حيث المدلول الاصطلاحي، فإن الأمن يُفهم على أنه الحالة الضرورية التي تسمح بازدهار الحياة الاجتماعية وتطورها، ويُعتبر شرطًا أساسيًا لنجاح النشاط البشري بمختلف مجالاته: السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والعسكرية، وغيرها. بل يمكن القول إنه من أبرز الضرورات اللازمة لحماية كيان الدولة وضمان استقلالها وسيادتها.[2].

وفي هذا السياق، عرّفت موسوعة العلوم الاجتماعية الأمن القومي بأنه "قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية"، وهو ما يعكس البعد الاستراتيجي لهذا المفهوم. وقد بدأ الاستخدام الرسمي لمصطلح "الأمن القومي" بعد الحرب العالمية الثانية، وبشكل خاص مع تأسيس مجلس الأمن القومي الأمريكي سنة 1947، ليتوسع بعد ذلك المفهوم ويتعدد استخدامه حسب الخصوصيات المحلية والديناميات الإقليمية والدولية..[3]

يُعرَّف الأمن القومي بأنه قدرة الدولة أو المجتمع على التعامل مع التهديدات المرتبطة بالصراعات الإقليمية والدولية، وضمان الدفاع عن سيادتها وحقوقها وتنمية قدراتها في المجالات العسكرية والدبلوماسية بما يحقق احتياجاتها.

---

[1] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي** ، (الرويبة–الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، النشر والتوزيع، 2005)، ص13.

[2] هايل طشطوش، **الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**، (الأردن: دار المنهل، 2012)، ص 18.

[3] – عبد الوهاب الكيالى(محرر) وآخرون، الموسوعة السياسية، الأردن: **المؤسسة العربية للدراسات والنشر**، 1983، ص 339.

ورغم أن المفهوم كان يُختزل تقليديًا في البعد العسكري والحماية من العدوان الخارجي، إلا أن هذه النظرة ثبت قصورها. فالأمن القومي بات يُفهم اليوم كمنظومة شاملة تتجاوز القوة العسكرية لتشمل الأبعاد السياسية والاقتصادية والدبلوماسية. كما أن التركيز على التسلح قد يؤدي إلى سباق تسلح إقليمي، ما يزيد من احتمالات التوتر بدلاً من تحقيق الاستقرار.[1].

مفهوم الهجرة غير الشرعية:

تُعد الهجرة غير الشـرعية من القضـايا الاجتماعية المعقدة عالميًا، لما تمثله من تهديدات متعددة تمس الدول كافة. وقد اتسـع نطاق الظاهرة ليشـمل النسـاء والأطفال إلى جانب الشـباب، نتيجة تفاقم الأزمات السياسـية والاقتصـادية في دول المصـدر، مما زاد من الأعباء الأمنية والمالية على دول العبور والاستقبال. وتعكس الزيادة المتواصلة في أعداد المهاجرين غير الشرعيين تطورًا في أنماط الهجرة عالميًا، مدفوعة بعوامل أبرزها الفقر، البطالة، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية..[2].

يُطلق مصـطلح الهجرة غير الشـرعية على الأفراد الذين يهاجرون ويعبرون الحدود الدولية بطريقة غير قانونية، ليذهب الشخص من بلده الأصلي إلى بلد آخر غير مصرّح له بالعيش فيه، فلا يكون مواطناً أو حتى مقيماً، ممّا ينتج عنه خطر تنفيذ بعض العقوبات عليه؛ كالحجز، أو الترحيل، أو غيرها من العقوبات المختلفة، وعادة ما تكون الهجرة غير الشـرعية من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية الأكثر تقدّماً، وذلك بسبب رغبة الأفراد في تحسين أوضاعهم المادية[3].

تُعد الهجرة غير الشـرعية من الظواهر التي تهدد كيان الدولة وأمنها القومي، وقد اكتسـبت أهمية متزايدة في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة. وتبرز هذه الظاهرة كتهديد عابر للأقاليم، خاصـة في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، حيث أصبحت قضية أمنية رئيسية بين ضفتيه الشمالية والجنوبية. فرغم ما يتميز به البحر المتوسط من تاريخ مشترك وتنوع حضاري، إلا أن الهجرة غير الشرعية كشفت عن تناقضـات قيمية وثقافية، مما جعلها تُدرج ضـمن الملفات الأمنية التي تستدعي المعالجة وفق منطق "الأمننة."[4].

الهجرة غير الشرعية تُعرَّف بأنها انتقال الأفراد بين الدول دون التقيّد بالقوانين الرسمية الخاصة بالتأشيرات أو تصاريح الإقامة والعمل، ما يجعل وجودهم في الدولة المستقبلة غير قانوني ويعرضهم للملاحقة والترحيل. وترى الدول المستقبِلة أن الهجرة غير الشرعية تشمل من يدخل أراضيها بطرق غير

---

[1] .McNamara، **The Essence of Security** (New York: Harper Press، 1966)، p149.

[2] عبد الله العشري، تأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، العدد 3، إبريل، 2018.

[3] JENS MANUEL KROGSTAD& JEFFREY S. PASSEL AND D'VERA COHN ،" **5 facts about illegal immigration in the U.S.**" ، Available on: https://www.pewresearch.org/fact-tank/2019/06/12/5-facts-about-illegal-immigration-in-the-u-s/

[4] **Ibid.**

قانونية أو يبقى بعد انتهاء مدة إقامته القانونية، في حين تعتبر دول المصدر أن المهاجرين غير الشرعيين هم من يغادرون بلادهم دون الالتزام بالإجراءات الرسمية للمغادرة، ما يضعهم خارج النظام القانوني الدولي للتنقل.[1].

تقسيم الدراسة:

قُسمت الدراسة إلى ثلاثة محاور: المحور الأول بعنوان "**واقع الأمن الليبي في ظل الهجرات غير الشرعية**"، والثاني بعنوان "**السياسات الليبية في مكافحة الهجرة غير الشرعية**"، والثالث بعنوان "**التعاون الليبي الأوروبي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية**".

المحور الأول: واقع الأمن الليبي في ظل الهجرات غير الشرعية

تسببت الهجرة غير الشرعية في آثار عميقة ومتعددة الأبعاد على ليبيا، خاصة مع تصاعد الفوضى الأمنية نتيجة الاضطرابات السياسية. وقد أدت هذه الظاهرة إلى تداعيات اجتماعية واقتصادية وأمنية خطيرة، أبرزها انتشار الجريمة والاحتيال، وتزوير العملات، والاتجار بالبشر والمخدرات، واستغلال النساء والأطفال، إلى جانب تفشي الإدمان والتسول وسرقة السيارات. كما ساهمت في تفاقم السوق السوداء وارتفاع الأسعار، وانتشار الأمراض المعدية. وباعتبار ليبيا دولة عبور رئيسية، فإن هذه التأثيرات زادت من معاناة المجتمع الليبي، وعمّقت التحديات السياسية والاقتصادية التي تواجه الدولة.[2].

أولاً: على المستوى الاجتماعي:

أثرت الهجرة غير الشرعية سلبًا على النسيج الاجتماعي الليبي المعروف بتماسكه القبلي وثقافته الإسلامية الموحدة، إذ أدى تدفق مهاجرين من خلفيات ثقافية ودينية مختلفة إلى تصاعد التوترات الاجتماعية، وظهور سلوكيات تتنافى مع القيم والعادات الليبية. وقد ساهم هذا الاختلاف الثقافي والديني في تعميق الانقسام داخل المجتمع، مما شكل تهديدًا لوحدة المجتمع الليبي وتماسكه:.[3] .

- **ارتفاع البطالة والجريمة** :دخول أعداد كبيرة من المهاجرين فاقم أزمة البطالة نتيجة ضعف مؤسسات الدولة، مما أدى إلى ارتفاع معدلات الجريمة والفوضى الأمنية منذ عام 2011.

---

[1] حول الهجرة غير الشرعية، متاح على الرابط التالي: https://shorturl.at/uwQMq

[2] ،محمد عبي ابراهيم الزناتي ، آثار الهجرة الإفريقية غير الشرعية إلى أوروبا على بلدان العبور) ليبيا نموذجا ، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية، 2013.

[3] احلام محمد الكميشي، الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا بين حساسية الموقف وعبثية المواجهة، صحيفة المستقبل الليبية، 12 أيار، 2017، ص. 32.

- **مشكلات صحية** :تزايد التحديات الصحية بسبب انتشار الأمراض المعدية بين المهاجرين، مثل الإيدز والوباء الكبدي، بحسب تقارير رسمية.
- **انتعاش شبكات التهريب** :غياب فرص العمل ونقص السيولة دفع بعض الشباب الليبي إلى الانخراط في شبكات تهريب المهاجرين عبر السواحل مقابل مبالغ مالية كبيرة.
- **تفشي انتهاكات إنسانية** :انتشرت ظواهر مثل التعذيب، الاغتصاب، السجن التعسفي، والعمل القسري، خصوصًا داخل مراكز الاحتجاز، في انتهاك صارخ لحقوق الإنسان.
- **عودة ممارسات عبودية** :ظهرت "أسواق عبيد" لبيع المهاجرين واستغلالهم، وهي ظاهرة دخيلة على المجتمع الليبي ومثيرة للقلق الدولي.
- **نقص الغذاء والدواء وسوء المعاملة** :الاكتظاظ في مراكز الإيواء أدى إلى تفاقم نقص الموارد الأساسية وسوء معاملة المهاجرين في ظل ظروف إنسانية سيئة.

ثانيًا: على المستوى السياسي:

أدى تدفق موجات الهجرة غير الشرعية إلى خلق حالة من الاضطراب السياسي في ليبيا، مما شكل عبئًا كبيرًا على صانعي القرار السياسي في ظل حالة عدم الاستقرار المستمرة التي أثرت بصورة مباشرة على المشهد السياسي الليبي. ومن أبرز التداعيات التي خلفتها الهجرات غير الشرعية على الواقع السياسي في ليبيا، يمكن تلخيصها كما يلي:[1]

- اختراق السيادة الوطنية: التدخلات الخارجية لمكافحة الهجرة أدت إلى تقويض سيادة ليبيا وتدويل القرار السياسي، مما زاد من النفوذ الأجنبي في الشأن الداخلي منذ سقوط القذافي.
- تعميق حالة عدم الاستقرار: الهجرة غير الشرعية ساهمت في زعزعة الاستقرار، ليس فقط على الصعيد الأمني، بل أيضًا سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا.
- انتشار الفكر المتطرف: بعض المهاجرين يحملون أفكارًا متطرفة، ما يشكل تهديدًا للنظام السياسي ويتطلب رقابة أمنية استباقية.
- ضعف المؤسسات المسؤولة عن الإيواء: تعاني مراكز الإيواء من نقص الموارد والكوادر، مما يضعف قدرة الدولة على التعامل مع الأزمة بشكل فعّال.
- تفكك المنظومة السياسية: العبء المتزايد للهجرة ساهم في انهيار مؤسسات الدولة، وزاد من الانقسامات السياسية وهدد وحدة البلاد.
- العجز في ضبط الحدود: أدى ضعف السيطرة على الحدود إلى استعانة ليبيا بدعم إيطالي، شمل إنشاء غرفة عمليات مشتركة لمراقبة السواحل والحدود باستخدام تقنيات متقدمة.[2]

---

[1] مركز السلام والتنمية للبحوث والدراسات الإستراتيجية، التدخلات الخارجية في ليبيا. 1، ايار، ليبيا، 2018، ص. 13..

[2] صحيفة ليبيا المستقبل ،غرفة عمليات بين إيطاليا وليبيا لمراقبة الساحل الشمالي والحدود الجنوبية، 30 أيلول، 2016، ص. 11

[24]موقع عربي سبونتك، ليبيا: 20 ألف مهاجر غير شرعي دخلوا إلى البلاد بين ، تشرين الثاني. روسيا ،2017 ، ص. 7 ، متاح على الرابط التالي**arabic.sputniknews.com**

ثالثًا: على المستوى الأمني:

شكلت الهجرات غير الشرعية عبئًا على الواقع الأمني الليبي، فالهجرات تحمل معها أفكارًا تخريبيةً، وخلايا نائمة ربما تستيقظ وتشكل خطرًا على الأمن الليبي، لذلك كان للهجرات غير الشرعية دوراً في عدم الاستقرار الأمني في ليبيا، ومن خلال ذلك تم الاطلاع على أهم التحديات التي تشكلها الهجرات غير الشرعية على الأمن الليبي، وهي كالآتي[1]:

- امتداد السواحل والحدود البرية: طول السواحل الليبية (1770 كم) وحدودها البرية مع ست دول أفريقية (أكثر من 4000 كم) جعل من ليبيا نقطة عبور رئيسية للمهاجرين، مما أثقل كاهل الدولة أمنيًا.
- نشاط عصابات تهريب البشر: تستغل شبكات التهريب المناطق الساحلية، خاصة محيط زوارة، لنقل المهاجرين إلى أوروبا مقابل مبالغ مالية، ما يعزز من نفوذ الجريمة المنظمة.
- الفوضى وغياب الانضباط الأمني: الهجرة غير الشرعية ساهمت في نشر الشائعات، وتضارب المعلومات، وخلق فراغ أمني يعمق حالة الفوضى.
- الانقسامات والصراعات الداخلية: تفاقمت الأزمة السياسية والخدمية بسبب الهجرة، خاصة في ظل تدهور الخدمات العامة كالصحة، نتيجة الضغوط الناتجة عن تدفق المهاجرين والانفلات الأمني.
- استفحال الفوضى السياسية والأمنية: منذ 2011، استفادت الجماعات المسلحة والمهربون من الاضطراب الأمني، ما حول ليبيا إلى بيئة حاضنة للتطرف والجريمة المنظمة.
- تفشي جرائم الإرهاب والجريمة المنظمة: ازدياد في الأنشطة الإجرامية مثل الإرهاب، تهريب البشر، المخدرات، الأسلحة، وغسل الأموال، إلى جانب ارتفاع جرائم مثل السطو، التزوير، التسول، والدعارة.
- انتهاك حقوق المهاجرين: انتشار انتهاكات في مراكز الإيواء، واستغلال المهاجرين من قبل عصابات الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة.

رابعًا: على المستوى الاقتصادي

لقد شكل البعد الاقتصادي أهم التداعيات التي شهدتها الحكومة الليبية، فكان تدفق الهجرات غير الشرعية سببًا في ارتفاع الفاتورة الاقتصادية في ليبيا، وقد أدى غياب قدرة الحكومة الليبية في إدارة البلاد، وتنظيم الهجرات، إلى تشكل أزمة اقتصادية، ومن خلال البعد الاقتصادي يمكن الاطلاع على أهم العوامل التي أدت إلى انهيار الوضع الاقتصادي في ليبيا بسبب الهجرات غير الشرعية وهي كالآتي[2] :

- انهيار قيمة الدينار الليبي: منذ 2011، انخفضت قيمة الدينار بشكل حاد (من 1.25 إلى حوالي 7 دنانير للدولار)، مما أدى إلى أزمة سيولة، وارتفاع أسعار السلع، ونقص المخزون الاستراتيجي، وفاقمته انقطاعات الكهرباء.

[2] رمزي زائري، قصة الدينار الليبي من القمة إلى القاع، بوابة إفريقيا الاخبارية، نوفمبر، ليبيا، ص. 12.

- سوء إدارة المؤسسات الاقتصادية في عهد القذافي: غياب هياكل مؤسسية فعالة وهيمنة الحكم الفردي أضعف مؤسسات الدولة، وأدى إلى تهميش الأحزاب والمجتمع المدني، مما خلّف أثرًا سلبيًا طويل المدى بعد سقوط النظام.
- النفوذ الأجنبي في الاقتصاد: التدخلات الإقليمية والدولية، خصوصًا في قطاع النفط، أدت إلى سيطرة الشركات الأجنبية على جزء كبير من الاقتصاد، مع تقلبات شديدة في الإنتاج نتيجة الأوضاع الأمنية والاجتماعية.
- تأثير الهجرة غير الشرعية على الاقتصاد: تمثل هذا التأثير فيما يلي:

- ضغط على الموارد: ارتفاع أعداد المهاجرين زاد من الضغط على الاقتصاد الوطني، خاصة البنى التحتية والمرافق الحيوية.
- تراجع الإيرادات: انخفاض قيمة العملة وتراجع صادرات المواد الخام.
- اعتماد مفرط على النفط: أصبحت الدولة تعتمد على مورد واحد لتمويل الميزانية.
- السحب من الاحتياطي: اضطر البنك المركزي لاستخدام الاحتياطي النقدي لتغطية النفقات الأساسية.
- تهديد البنية التحتية: مثل استهداف الموانئ وخطوط الإمداد النفطي.
- تفشي الفساد: أسهم في انهيار الثقة بالنظام المالي وخروج الدورة النقدية عن سيطرة المصارف..[1] .
- تأثير الصراع الداخلي على قطاع النفط الليبي: تعرّضت البنية التحتية لحقول النفط الليبية لأضرار جسيمة نتيجة النزاع المسلح المستمر داخل البلاد منذ أكثر من ست سنوات، وهو ما أدى إلى توقف شبه كامل في الصادرات النفطية خلال فترات متفرقة. وقد ساهمت سيطرة الجماعات المسلحة على عدد من المرافئ النفطية الحيوية – مثل راس لانوف، السدرة، الزويتينة، والبريقة – في تفاقم الأزمة. ووفقًا لتقديرات الاتحاد الأوروبي، فإن هذه السيطرة التي استمرت قرابة ثلاث سنوات تسببت في خسائر اقتصادية مباشرة تُقدّر بأكثر من 100 مليار دولار، مما يعكس الأثر العميق للصراع الداخلي على أحد أهم القطاعات الاقتصادية في البلاد.[2] .

- سيطرة الجماعات المسلحة على مفاصل الاقتصاد الليبي: أسهمت سيطرة الجماعات المسلحة على منشآت الإنتاج ومرافئ التصدير في ليبيا في إحداث تراجع كبير في حجم الصادرات من النفط والغاز، حيث انخفضت الكميات المصدّرة إلى الخارج بنحو الثلثين. وقد رافقت هذه التطورات نقص حاد في الأدوية، واللقاحات، والمواد الغذائية الأساسية، إضافة إلى تراجع خدمات المياه والكهرباء، وانخفاض

[1] صحيفة العرب اللندنية، شحة السيولة تغرق الاقتصاد الليبي في أزمات خانقة، 24 يوليه. لندن، 2018.

[2] سرور، احمد، استنزاف الموارد.. مسارات الاقتصاد الليبي في ظل الصراع المحتدم، مركز البديل للتخطيط والدراسات، 11 ، إبريل، مصر، ص. 22، 2018.

الأجور، وضعف القدرة الشرائية للمواطنين، ما فاقم من تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد.[1] .

- غياب سلطة الدولة وتداعياته على الاقتصاد: أدى الفراغ السياسي وغياب سلطة الدولة المركزية في ليبيا إلى تفشي حالة من الفوضى وعدم الاستقرار، الأمر الذي أسهم بشكل مباشر في خلق أزمة اقتصادية عميقة. فقد وفّر غياب السلطة الشرعية بيئة خصبة لظهور جماعات مسلحة متعددة الانتماءات، تمثل مناطق، وقبائل، ومدن، وتيارات أيديولوجية مختلفة، تتنازع فيما بينها على السيطرة على الأراضي ومصادر الطاقة، ولا سيما حقول النفط، مما أدى إلى تقويض وحدة مؤسسات الدولة، وشلّ قدرتها على إدارة الموارد الاقتصادية والاستثمارية بشكل فعّال.
- ارتفاع معدلات التضخم وتراجع النشاط التجاري: شهد الاقتصاد الليبي تدهورًا ملحوظًا نتيجة ارتفاع معدلات التضخم وانكماش النشاطين التجاري والصناعي. وكان لتزايد أعداد الهجرة غير الشرعية دور بارز في تفاقم الأوضاع الاقتصادية، من خلال الضغط على الموارد، وزيادة معدلات البطالة، وارتفاع الأسعار.[2].

المحور الثاني: السياسات الليبية في مكافحة الهجرة غير الشرعية

شكّلت الهجرة غير الشرعية تحديًا بالغ التأثير على الدولة الليبية، لما ترتب عليها من آثار سلبية متعددة على المستويات الاقتصادية، الأمنية، والاجتماعية. وقد دفع تصاعد هذه الظاهرة السلطات الليبية إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير الرامية إلى الحد من تداعياتها. ومن خلال دراسة التشريعات الوطنية ذات الصلة، يتضح أن المشرّع الليبي قد أولى هذه القضية اهتمامًا كبيرًا، حيث سعى إلى سنّ حزمة من القوانين والتشريعات، بالإضافة إلى إبرام عدد من الاتفاقيات الثنائية والإقليمية المعنية بمكافحة الهجرة غير النظامية.

وعلاوة على الجانب التشريعي، بذلت الأجهزة الأمنية جهودًا موازية، تمثلت في تعزيز الرقابة على الحدود، وملاحقة شبكات التهريب، وتكثيف التعاون مع الجهات الدولية المعنية. وقد جاءت هذه الإجراءات في ظل تزايد تدفق المهاجرين غير الشرعيين نحو أوروبا عبر الأراضي الليبية، ما أدى إلى إنهاك مؤسسات الدولة، لاسيما الأمنية والسياسية، وتسبب في زعزعة الاستقرار الداخلي. ونتيجة لذلك، شرعت ليبيا في تطبيق عدد من التدابير العملية لمكافحة هذه الظاهرة، من أبرزها ما يأتي[3]:

---

[1] Marie- Cecile Dame and Tahar Benattia, **Mixed Migration Trends in Libya: Changing Dynamics and Protection Challenges**, Altai Consulting in partnership with IMPACT Initiatives (IMPACT), 2017, PP:25-52, available at: https://www.unhcr.org/media/mixed-migration-trends-libya-changing-dynamics-and-protection-challenges

[2] نادية بن ورقلة، **تداعيات الهجرة غير شرعية على الدول الأوروبية وأبعادها الاقتصادية والديمغرافية**، جامعة زيان عاشور الجفة، العدد 4، ص250

[3]Libya: New evidence shows refugees and migrants trapped in horrific cycle of abuse ،September 24، 2020،Available on: Libya: New evidence shows refugees and migrants trapped in horrific cycle of abuses - Amnesty International

أولاً: السياسات الليبية على المستوي التشريعي لمكافحة الهجرة غير الشرعية:

اعتمدت السياسات التشريعية الليبية نهجًا أمنيًا صارمًا في مواجهة الهجرة غير الشرعية، حيث اعتبرها المشرّع الليبي سلوكًا مجرَّمًا يستوجب المساءلة والعقاب، وذلك بهدف الحفاظ على الأمن العام وضبط الحدود والحد من آثار هذه الظاهرة على المجتمع والدولة. ويأتي هذا في سياق تباين المواقف الدولية، حيث اختارت بعض الدول مقاربة إنسانية ترى المهاجر غير الشرعي ضحية لظروف قاهرة، فيما اتجهت دول أخرى، ومنها ليبيا، إلى التعامل معه كتهديد للأمن القومي والمصالح الوطنية، ما دفعها إلى سنّ تشريعات حازمة للردع والسيطرة[1]، ومن هذه التشريعات:

1 الهجرة غير الشرعية في ظل القانون 6 لسنة 1987 بشأن تنظيم دخول وإقامة الأجانب في ليبيا وخروجهم منها وتعديلاته[2]:

قبل أن يضع المشرع الليبي القانون رقم 19 لسنة 2010 لمكافحة الهجرة غير الشرعية، كان يتم التنظيم والتعامل مع موضوع الهجرة بموجب القانون رقم 6 لسنة 1987 بشأن تنظيم دخول وإقامة الأجانب في ليبيا وخروجهم منها وتعديلاته ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب القرار 125 لسنة 2005[3]، حيث:

- ينص القانون على (أنه على كل من أوى أجنبيًا أو أسكنه بأي صفة عليه أن يقدم خلال 48 ساعة من عملية الايواء أو السكن بيانات الأجنبي ومرافقيه لأقرب مكتب جوازات أو مركز شرطة أو للأمن الشعبي المحلي).
- المشرع أوجب من خلال هذا القانون على كل من يستخدم أجنبيًا أن يقدم إقرارًا بذلك إلى مكتب الجوازات المختص مباشرة، أو عن طريق البريد المسجل خلال سبعة أيام من تاريخ التحاق الأجنبي بالعمل، وأن يخطر المكتب بانتهاء خدمته خلال ذات المدة[4].

---

[1] موسي عمر، الآليات القانونية والأمنية للحد من ظاهرة الهجرة غير المشروعة بليبيا، **مجلة العلوم الإنسانية والطبيعة**، ص 100.

[2] خليفة الزائدي، **الهجرة غير القانونية غير الشرعية إلى أوروبا من منظور القانون الدولي والفقه الإسلامي دراسة حالة ليبيا**، 2013-2018، ص 172.

[3] معمر الطوباشي، السياسة الجنائية للمشرع الليبي في مكافحة الهجرة غير القانونية " دراسة تحليله لقانون مكافحة الهجرة غير الشرعية، **مجلة البحوث القانونية**، العدد 11، 2020.

[4] جاءت التعديلات التي طالت القانون رقم (6) لسنة 1987م بشأن تنظيم دخول وإقامة الأجانب في ليبيا وخروجهم منها في سنة 2004م بعدما صادقت ليبيا على بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وذلك من أجل أن ينسجم التشريع الليبي مع الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها ليبيا، حيث صادقت ليبيا على الاتفاقية الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في 18/6/2004م، وصادقت على بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو الملحق بالاتفاقية في 24/9/2004م

[38] محمد شعبان الدرهوبي، **الهجرة غير الشرعية ومخاطرها الأمنية على ليبيا في ظل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية**،2016، دار الكتلة الوطنية، بنغازي، ليبيا، الطبعة الاولي، ص111-112

وفى هذا السـياق فأنه وفقًا للمادة (19) المعدلة بموجب القانون رقم 2 لسـنة 2004[1] فإنه يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن الفي دينار، كل من:

- أدلى أمام الجهات بأقوال كاذبة أو قدم إليها بيانات أو أوراق غير صـــحيحة مع علمه بذلك ليســـهل لنفســـه أو لغيره دخول البلاد أو الإقامة فيها أو الخروج منها بالمخالفة لأحكام هذا القانون.
- دخل البلاد أو خرج منها بدون صـدور تأشـيرة خاصـة له من الجهات ذات الاختصـاص طبقًا لأحكام هذا القانون.
- قام بمخالفة شروط منح التأشيرة أو تمديد صلاحيتها.
- مكث في البلاد بعد إبلاغه بمغادرتها من قبل الجهات المختصة طبقًا لأحكام هذا القانون.
- استخدم أجنبيًا دون مراعاة للأحكام الواردة بالمادة التاسعة من هذا القانون.

2 الهجرة غير الشرعية في ظل القانون رقم (19) لسنة 2010م بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية:

يعتبر هذا القانون واحدًا من أهم التشـــريعات والقوانين المعمول بها في مجال مكافحة الهجرة غير الشـرعية وتنظيم اللجوء السـياسـي والإنسـاني في ليبيا، علاوة على تنظيم عملية دخول وخروج الأجانب وإقامتهم هناك، فقد جاء المشـرع الليبي بآليات قانونية أخرى تهدف إلى تجريم الهجرة غير الشـرعية. وقد عمل المشـرع الليبي من خلال القانون رقم **(19) لسـنة 2010م** بشـأن مكافحة الهجرة غير الشـرعية والذي صـدر رسـميا في 15 يونيو 2010 على إدراج عقوبات تطال كل أجنبي مقيم بليبيا يدخل أو يخرج من الإقليم بطريقة غير مشروعة، وكذلك محاربة جريمة تهريب المهاجرين غير الشرعيين، وغير ذلك من الجرائم المتصلة بهذا الموضوع.

ووفقًا للقانون رقم (19) لسنة 2010م، يعتبر من أعمال الهجرة غير الشرعية كل ما يلي[2]:

- إدخال المهاجرين غير الشرعيين إلى البلاد أو إخراجهم منها بأي وسيلة، سواء كانت هذه الوسيلة برية أو بحرية أو جوية.
- نقل أو تسهيل تنقل المهاجرين غير الشرعيين داخل البلاد مع العلم بعدم شرعية وجودهم بها.
- إيواء المهاجرين غير الشـــرعيين أو إخراجهم أو إخفائهم بأية طريقة تتبع الجهات المختصـــة أو إخفاء معلومات عنهم لتمكينهم من الإقامة في البلاد أو الخروج منها.
- إعداد وثائق سفر أو هوية مزيفة للمهاجرين غير الشرعيين أو توفيرها أو حيازتها لهم.

بنـــاءً على ما جاء به القانون رقم (19) لسـنة 2010م، فإن من الجزاءات المقررة على ارتكاب أعمال الهجرة غير الشرعية، التالي:

---

[2] مبروكة سالم على، **ظاهرة الهجرة غير الشرعية وسبل مكافحتها (ليبيا نموذجًا، كلية القانون**، جامعة سبها، 2017-2018، ص61

- **عقوبة تشغيل المهاجر غير الشرعي:** وفقًا للمادة (3) من القانون يعاقب كل من قام بتشغيل مهاجر بغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على ثلاثة آلاف دينار[1].
- **عقوبة ارتكاب أحد الأفعال المعتبرة هجرة غير مشـــروعة(*):** وفقًا للمادة (4) من القانون يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار كل من قام بقصـد الحصـول لنفسـه أو لغيره على منفعة مادية أو غير مادية مباشـرة أو غير مباشـرة بارتكاب أحد الأفعال المعتبرة هجرة غير شرعية.[2]
- **عقوبة الانتماء إلى العصابات المُنظمة لتهريب المهاجرين:** استكمالًا للمادة (4) من القانون، يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات وغرامة لا تقل عن خمسة عشر ألف دينار ولا تزيد عن ثلاثين ألف دينار، في حالة ثبوت انتماء من قام بارتكاب أحد أعمال الهجرة غير الشـــرعية إلى عصـــابة منظمة لتهريب المهاجرين[3]، كما أن المُشـرع الليبي في نهاية هذه المادة ضـاعف العقوبة في حالة ما إذا كان الجاني قد ســبق له العمل في حراســة المنافذ أو نقاط العبور أو الموانئ أو الحدود بصــفة مباشرة أو غير مباشرة أو بمراقبتها.
- **عقوبة تبعًا لما يترتب على نقل الأشــخاص المهاجرين غير الشــرعيين:** وفقًا للمادة (5) من القانون يعاقب بالسـجن وغرامة لا تقل عن عشـرين ألف دينار ولا تزيد على خمسـين ألف دينار، في حال ما إذا نتج عن نقل المهاجرين غير الشـرعيين إلى الداخل أو الخارج عاهة مسـتديمة، بينما تكون العقوبة السجن المؤبد إذا ترتب على الفعل حدوث وفاة[4].
- **عقوبة الإبعاد للمهاجر غير الشـــرعي:** وفقًا للمادة (6) من القانون يعاقب المهاجر غير الشـــرعي بعقوبة الحبس مع الشـــغل أو غرامة لا تزيد عن ألف دينار، كما أنه في جميع الأحوال يتم إبعاد المهاجر المحكوم عليه في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون من الأراضي الليبية بمجرد تنفيذه للعقوبة المحكوم بها[5].
- **عقوبة التقصير في اتخاذ الإجراءات القانونية:** جاء في المادة (7) من القانون يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار، في حالة الامتناع عمدًا عن اتخاذ التدابير والإجراءات القانونية في الجرائم المنصـــوص عليها بخصـــوص عملية الهجرة غير

---

[1] المادة"3" من القانون رقم (19) لسنة 2010 بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية في ليبيا.

(*) الأفعال المعتبرة هجرة غير شرعية (كل فعل ينتج من خلاله ادخال المهاجر غير الشرعي أو اخرجه أو نقله، أو تسهيل نقله أو ايوائه أو اخفاءه أو إخفاء أي معلومات عنه أو اعداد وثائق مزوره أو حيازتها)

[2] المادة"4" من القانون رقم (19) لسنة 2010 بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية في ليبيا، متاح على الرابط التالي: https://shorturl.at/JQZ8Y

[3] المادة"4" من القانون رقم (19) لسنة 2010 بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية في ليبيا.

[4] المادة"5" من القانون رقم (19) لسنة 2010 بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية في ليبيا.

[5] المادة"6" من القانون رقم (19) لسنة 2010 بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية في ليبيا.

الشرعية، فور العلم بها، أما في حالة وقوع الفعل نتيجة الاهمال كانت العقوبة الغرامة التي لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على ثلاثة آلاف دينار[1].

- **حالات الإعفاء من العقاب:** بناءً على المادة (8) من القانون، لا يعاقب كل من بادر بإبلاغ الجهات المختصة بمعلومات ساعدت في الكشف عن الجريمة قبل تنفيذها أو أدت إلى الحد من آثارها أو اكتشاف مرتكبيها أو القبض عليهم.[2]
- **حالة تعدد الجرائم:** وفقًا للمادة (9) من القانون فإنه في حالة ارتكاب عدة جرائم متباينة يتم معاقبة الفاعل عن كل جريمة على حدة حتى أن توفرت فيها أحكام الارتباط المنصوص عليها في قانون العقوبات[3].
- **جزاء مصادرة الأموال المحصلة من الجريمة ووسائل النقل:** وفقًا للمادة (10) من القانون فإنه تتم مصادرة المبالغ المحصلة من الجرائم المرتبطة بالهجرة غير الشرعية حتى إذا تم تحويلها إلى مصادر مشروعة[4]، وفى هذا الإطار تقوم وزارة الداخلية الليبية (عن طريق أجهزتها المختصة) بضبط الجرائم المنصوص عليها في القانون والمتعلقة بالهجرة غير الشرعية، وضبط الأموال المحصلة من الجريمة ووسائل النقل المستخدمة في التهريب، ومن ثم تقوم بإحالة المقبوض عليهم إلى الجهات القضائية المختصة.

ثانياً: السياسات الليبية الأمنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية:

على الرغم من التشريعيات الداخلية التي أفردها المشرع الليبي من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية، إلا أن ملف الهجرة غير الشرعية يشكل مسار جدل بين المنظمات الدولية والأجهزة الأمنية داخل ليبيا، والتي تكافح هذه الظاهرة بالتعاون مع المنظمات المحلية والدولية، فكان على الحكومة الليبية أن تكثف من الجهود الأمنية من أجل مكافحة هذه الظاهرة ومواجهة طوفان تدفق المهاجرين عبر أراضيها نحو القارة الأوروبية، **ومن أهم هذه الجهود:**

1 إنشاء جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية في ليبيا

أصدر مجلس الوزراء الليبي في يونيو 2014 القرار رقم (386) بإنشاء جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية، كهيئة مستقلة ماليًا وإداريًا تتخذ من طرابلس مقرًا لها، مع إمكانية فتح فروع في مناطق أخرى. ويهدف الجهاز إلى رصد وضبط المهاجرين غير النظاميين وإحالتهم إلى مراكز الإيواء، تمهيدًا

[1] المادة"7" من القانون رقم (19) لسنة 2010 بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية في ليبيا.
[2] المادة"8" من القانون رقم (19) لسنة 2010 بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية في ليبيا.
[3] المادة"9" من القانون رقم (19) لسنة 2010 بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية في ليبيا.
[4] المادة"10" من القانون رقم (19) لسنة 2010 بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية في ليبيا.

لترحيلهم بالتنسيق مع الجهات المختصة، وقد أُسنِدت إليه مجموعة من الاختصاصات التي ينفذها وفقًا للقانون، منها على سبيل المثال لا الحصر[1]:

- إعداد الخرائط اللازمة والمحددة للمواقع التي تتواجد فيها نقاط المراقبة الحدودية وكذلك خرائط للأماكن التي تقوم الدوريات الحدودية بالتمركز فيها.
- أعمال التحري والمراقبة فيما يتعلق بتهريب الأفراد والأشياء الممنوعة وكل ما له علاقة بتهريب البضائع وغيرها وعمليات التسلل عن طريق الصحراء والمناطق الحدودية واتخاذ ما يلزم بشأنها من إجراءات قانونية رادعة.
- تنفيذ البرامج والخطط الأمنية بالشكل الذي يؤدي إلى نجاحها على ارض الواقع، وذلك من خلال التنسيق مع الإدارات المعنية.
- الإشراف المباشر على مراكز مكافحة التسلل والتهريب، وإعداد التقارير والبيانات اللازمة عن ذلك، ويعد ذلك يقوم بإحالتها إلى الجهات ذات العلاقة.
- عمليات توثيق القيود والبيانات الخاصة بالمهربين والمتسللين الذين انتهت تأشيراتهم والذين يتم ضبطهم مقيمين داخل البلاد بدون إجراءات قانونية.
- ترحيل المخالفين لشروط الدخول والخروج وإقامة الأجانب واتخاذ الإجراءات القانونية بشأنهم.
- جمع البيانات والمعلومات عن قضايا التهريب والتسلل والهجرة غير الشرعية وتبويبها وتصنيفها للاستفادة منها.
- تعبئة البطاقات والاستمارات والنماذج من واقع معلومات الاستبيان للمهربين والمتسللين الذين تم ضبطهم في قضايا الهجرة غير الشرعية والجرائم الأخرى وتفريغ بياناتهم وتحليلها للاستفادة منها.

2 جهود جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية

يبذل جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية جهودًا مكثفة للحد من تدفق المهاجرين غير النظاميين عبر ليبيا إلى أوروبا، من خلال تنفيذ عمليات ضبط وإنقاذ بالتعاون مع الجهات الأمنية. ويقوم الجهاز بإيواء المهاجرين في مراكز مخصصة وتوفير الحد الأدنى من الرعاية، تمهيدًا لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لترحيلهم، وذلك في إطار استراتيجية وطنية تهدف إلى ضبط الحدود ومكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر.[2]

[1] **قرار مجلس الوزراء الليبي رقم 145 لسنة 2012، باعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصاته وزارة الداخلية وتنظيم جهازها الإداري**، الموقع الرسمي لمجلس الوزراء الليبي، 2014/6/4، متاح على الرابط التالي https://security-legislation.ly/ar/law/32243.

[2] مبروكة سالم على، **ظاهرة الهجرة غير الشرعية وسبل مكافحتها (ليبيا نموذجًا)**، مرجع سابق، ص56

- **في عام 2015** أعلن جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية بالعاصمة الليبية طرابلس عن توقيف نحو أربعمائة مهاجر غير نظامي كانوا يستعدون للإبحار نحو السواحل الأوروبية الأحد وبدء تطبيق خطة أمنية تهدف لملاحقة المهربين[1].
- **في عام 2017**، أعلن جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية في ليبيا أنه تم ترحيل 5200 مهاجر، أما في عام **2018**، تم ترحيل أكثر من 24 ألف مهاجر منهم من تم ترحيله عبر المنظمة الدولية للهجرة، ومنهم من رُحِّل لأوطان ثالثة بمشاركة المفوضية السامية لشئون اللاجئين[2].
- **في عام 2022**، ذكرت مصادر مصرية وليبية متطابقة أن جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية الليبي ألقى القبض على 15 مصريًا بمنطقة قرقاش قرب العاصمة طرابلس، وذلك في إطار العمليات الأمنية التي يقوم بها الجهاز لمكافحة الهجرة غير الشرعية.[3]
- في 24 أبريل 2022، تمكن جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية في ليبيا من ضبط 541 مهاجرًا غير شرعي بالتعاون مع مديرية أمن مصراتة، حيث نُقلوا إلى مركز إيواء طريق المطار بطرابلس لتقديم المساعدات الإنسانية وبدء إجراءات ترحيلهم. يعمل الجهاز على التنسيق مع سفارات الدول الأفريقية لتسهيل استخراج الوثائق اللازمة للمهاجرين وترحيلهم طوعيًا، مؤكدًا استعداده الدائم للتعاون مع ممثلي السفارات وتقديم التسهيلات اللازمة بهذا الشأن[4]. تشير الإحصائيات إلى أن مراكز الإيواء في ليبيا مكتظة بأعداد كبيرة من المهاجرين غير النظاميين، سواء الذين أُوقفوا داخل البلاد أو أُنقذوا في البحر أثناء محاولتهم الوصول إلى أوروبا. وتتم إعادة أغلبهم إلى بلدانهم الأصلية من خلال برنامج "العودة الطوعية" التابع للمنظمة الدولية للهجرة، بينما يُعاد توطين عدد محدود في دول ثالثة. وفي هذا السياق، أنشأت ليبيا 22 مركزًا لإيواء المهاجرين، تقدم فيها رعاية صحية وإعاشة مؤقتة، وتُوزع هذه المراكز على مختلف المناطق، بتركيز أكبر في المنطقة الغربية. وتُستخدم هذه المراكز كمحطات مؤقتة لحين استكمال الإجراءات القانونية لترحيل المهاجرين، بالتعاون مع وزارة الداخلية والجهات الدولية.[5]. تشير تقارير منظمة العفو الدولية إلى أن ليبيا تواجه تحديًا متزايدًا في إدارة أزمة الهجرة غير الشرعية، حيث تُستخدم كمحطة عبور رئيسية نحو أوروبا من قبل مهاجرين من دول

---

[1] **ليبيا تحتجز مئات المهاجرين غير النظاميين قبل إبحارهم لأوروبا**، الجزيرة نت، 2015/5/17، متاح على الرابط التالي https://2u.pw/14XHa

[2] **سفير إيطاليا في ليبيا: الشراكة بين البلدين في ملف الهجرة أدت إلى انخفاض أعداد المهاجرين**، مصراوي، 20 مارس 2018، متاح على الرابط التالي https://2u.pw/uVD6a

[3] **جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية في ليبيا يلقي القبض على 15 مصريا قرب طرابلس**، RT . 15 أكتوبر 2022، متاح على الرابط التالي https://2u.pw/Tg1j2

[4] **جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية في ليبيا يأسفل" ادعاءات وافتراءات" وسائل الإعلام بشأن مركز الإيواء**، وكالة (آكي) الإيطالية للأنباء، متاح على الرابط التالي: https://www.adnki.net/AKI/?p=24364

[5] أحلام محمد الكميشي، **الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا بين حساسية الموقف وعبثية المواجهة**، مؤجع سبق ذكره متاح، على الرابط التالي https://2u.pw/vbUtf

إفريقية وآسيوية. وعلى الرغم من التوسع في إنشاء مراكز إيواء، إلا أن هذه المراكز تعاني من نقص في التجهيزات والظروف الإنسانية. وتبذل الجهات الليبية، بالتعاون مع منظمات دولية، جهودًا لتحسين أوضاع المهاجرين، لكنهم غالبًا ما يُحتجزون لفترات طويلة بسبب بطء الإجراءات المتعلقة بترحيلهم.[1]:

- عدم تعاون بعض السفارات الأجنبية: تعاني الجهات الليبية المختصة من ضعف التعاون من قبل سفارات الدول التي ينتمي إليها المهاجرون، حيث تتسم استجابة هذه السفارات بالبطء في متابعة الإجراءات اللازمة لإعادة رعاياها، ما يؤدي إلى تعطيل عمليات الترحيل وتأخيرها لفترات طويلة.
- القيود القانونية والدبلوماسية على الترحيل القسري: لا تمتلك السلطات الليبية صلاحية تنفيذ الترحيل من طرف واحد دون الحصول على موافقة صريحة من المهاجر نفسه، وذلك تفاديًا لأي اتهامات محتملة بارتكاب ترحيل قسري يخالف القوانين الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، وهو ما يحدّ من قدرتها على إدارة الملف بشكل منفرد.
- رفض بعض المهاجرين العودة إلى بلدانهم الأصلية: يرفض عدد من المهاجرين العودة إلى بلدانهم، بسبب الظروف السياسية أو الاقتصادية التي دفعتهم للهجرة بالأساس، ويفضّلون البقاء في مراكز الإيواء، أملًا في إيجاد فرصة جديدة للهروب عبر البحر إلى أوروبا. وتُعد هذه الفئة من أكثر التحديات تعقيدًا، نظرًا لإصرارها على إعادة المحاولة رغم المخاطر.

3 ضبط وترحيل المهاجرين غير الشرعيين وتنظيم العودة الطوعية لبعضهم إلى بلدانهم (مراقبة الحدود).

يساهم خفر السواحل الليبي بشكل فعّال في جهود مكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال اعتراض القوارب المطاطية التي تقل المهاجرين غير النظاميين، وإعادتهم إلى البر وتسليمهم للسلطات المختصة في طرابلس. كما يقدّم خدمات البحث والإنقاذ في المياه الليبية بهدف إنقاذ أرواح المهاجرين. وتشهد السواحل الليبية عمليات متكررة لإنقاذ وتوقيف المهاجرين المتجهين إلى أوروبا، حيث يُنقلون إلى مراكز إيواء تمهيدًا لترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية. وفيما يلي مجموعة من جهود خفر السواحل في مراقبة الحدود الليبية للحد من ظاهرة الهجرة غير النظامية:

- في سياق جهود مكافحة الهجرة غير الشرعية، اعترض خفر السواحل الليبي في 12 أبريل 2016 ستة قوارب مطاطية تقل 649 مهاجرًا غير نظامي كانوا متجهين إلى أوروبا، وتمت إعادتهم إلى طرابلس لاتخاذ الإجراءات اللازمة. وجاءت هذه العملية عقب إنقاذ 115 مهاجرًا آخرين في اليوم السابق، مما يعكس التحديات الكبيرة التي تواجهها ليبيا في ضبط حدودها البحرية والحد من تدفق المهاجرين.[2].

[1] ليبيا المستقبل، **مركز احتجاز المهاجرين غير الشرعيين الساحل (طلميثة) يستقبل مساعدات إنسانية**، 2022/8/7، متاح على الرابط التالي https://2u.pw/Btj96

[2] **خفر السواحل الليبي يمنع مئات المهاجرين من الوصول إلى أوروبا**، وكالة الانباء الألمانية، 2016/4/12 متاح على الرابط التالي https://2u.pw/Qjq2e

- بين يناير 2017 وسبتمبر 2018، اعترض خفر السواحل الليبي أكثر من 29 ألف مهاجر غير شرعي أثناء محاولتهم عبور البحر نحو أوروبا، ما يبرز حجم الضغط على السواحل الليبية كنقطة انطلاق رئيسية للهجرة. وأوضح المتحدث باسم القوات البحرية أن تراجع أعداد المهاجرين الواصلين إلى أوروبا يعود جزئيًا إلى جهود الضبط الليبية، وأيضًا إلى ارتفاع أعداد الضحايا في البحر، مما قد يكون عاملًا رادعًا للهجرة غير النظامية.[1].
- في يوليو 2020، أنقذ خفر السواحل الليبي 11 مهاجرًا غير شرعي من جنسيات مختلفة خلال محاولتهم الوصول إلى أوروبا عبر البحر، وتم نقلهم إلى الموانئ الليبية وتقديم الرعاية الطبية لهم، بينما تابع جهاز مكافحة الهجرة أوضاعهم تمهيدًا لترحيلهم الطوعي بالتنسيق مع الجهات المختصة.[2].
- **في عام 2021**، اعتراض خفر السواحل الليبي حوالي 31500 مهاجر وإعادتهم إلى الأراضي الليبية، مقارنة بنحو 11900 مهاجر **في 2020**[3] ، فيما جرى إنقاذ أكثر من 30 ألف مهاجر قبالة سواحل ليبيا خلال عام 2021، فيما بلغ عدد الوفيات 655 والمفقودين نحو 900 مهاجر، بحسب آخر إحصائية للمنظمة الدولية للهجرة في ليبيا[4].
- **في مايو 2022**، أعلنت السلطات الليبية أن جهاز حرس السواحل وأمن الموانئ أنقذ 500 مهاجر غير شرعي على طول الساحل الليبي، عبر 9 عمليات ناجحة.
- **في يوليو 2022**، أعلن حرس السواحل الليبية، عن ضبط قارب هجرة غير شرعية يحمل 134 شخصًا، قبالة ساحل مدينة درنة، وأشار إلى أنه سيتم تسليم المهاجرين إلى جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية لاتخاذ الإجراءات القانونية ضدهم وتسليمهم إلى السلطات المصرية[5].
- **في 10 أغسطس 2022**، أعلنت وزارة الداخلية الليبية أنه تم إنقاذ أكثر من 300 مهاجر غير شرعي من عرض البحر عبر عمليتين منفصلتين خلال الـ 24 ساعة، ونقلهم لنقطة الإنزال بميناء طرابلس، وتسليمهم إلى جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية".

---

[1] **الهجرة من ليبيا نحو أوروبا في أرقام، الشرق الأوسط**، 2018/12/30، العدد رقم 14642، متاح على الرابط التالي https://2u.pw/ERE13

[2] **البحرية الليبية تنقذ 114 مهاجرا من جنسيات مختلفة شمال صبراتة**، ليبيا المستقبل، 2022/7/8، متاح على الرابط التالي https://2u.pw/1qJLV

[3] **أحدث كوارث الهجرة غير الشرعية قبالة سواحل ليبيا. 160 غريقا في أسبوع واحد فقط**، يورو نيوز، 2021/12/21، متاح على الرابط التالي https://arabic.euronews.com/2021/12/21/libya-united-nations-migration-migrants-drown-shipwrecks-maritime-disaster

[4] **الداخلية الليبية تعلن إنقاذ أكثر من 300 مهاجر من عرض البحر**، العربية نيوز، 2022/8/10، متاح على الرابط http://arabic.news.cn/20220810/d015b79dd0d14cf59698d9c08b05caca/c.html

[5] شيماء مصطفي، **ضبط قارب هجرة غير شرعية يقل 134 مصريا قبالة سواحل ليبيا**، صدي البلد، 17 يوليو 2022، متاح على الرابط التالي https://www.elbalad.news/5360469

أشادت الحكومة الإيطالية بجهود خفر السواحل الليبي في إنقاذ المهاجرين ومكافحة تهريب البشر، مشيدة بدور ليبيا في تنفيذ عمليات الترحيل الطوعي بالتعاون مع الجهات الدولية. ورغم هذه الإنجازات، لا تزال أعداد كبيرة من المهاجرين خارج مراكز الإيواء، ما يشكل تحديًا أمنيًا وإنسانيًا، ويؤكد الحاجة إلى تعزيز التعاون الإقليمي والدولي، خاصة لتأمين الحدود الجنوبية التي تُعد المنفذ الرئيسي لتدفق المهاجرين.[1].

تشير التقارير إلى أن عددًا من المهاجرين غير الشرعيين يتم ترحيلهم دون تسجيلهم رسميًا، ما يجعلهم خارج الإحصاءات المعلنة. وتبدأ عملية الترحيل بتجميع المهاجرين في مراكز الإيواء التي توفر لهم الحد الأدنى من الرعاية، وغالبًا ما يكونون دون وثائق ثبوتية، مما يتطلب التنسيق مع سفارات بلدانهم. وبعد التحقق من الهوية، تُستكمل الإجراءات بإصدار وثائق سفر مؤقتة، ليتم ترحيلهم طوعًا وبالتعاون مع البعثات الدبلوماسية التي تنظم عودتهم إلى أوطانهم[2].

4 استحداث إدارة جديدة تعنى بمكافحة الهجرة غير الشرعية:

ضمن الإطار الأمني للسياسة الليبية الهادفة إلى الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، تم اتخاذ خطوات مؤسسية تمثلت في استحداث إدارات جديدة ضمن أجهزة الدولة الأمنية، تتولى مهامًا متخصصة في هذا المجال. ومن أبرز هذه المؤسسات، مصلحة الجنسية والجوازات وشؤون الأجانب، التي أنشأت فروعًا لها في مختلف المدن الليبية بهدف تعزيز الرقابة والإشراف على الأجانب المقيمين داخل البلاد. وتتوزع مهام هذه الإدارات على عدة محاور، من أبرزها:

- متابعة أوضاع الأجانب وضبط المخالفين لشروط الإقامة والدخول.
- التنسيق مع الجهات الأمنية الأخرى في عمليات المراقبة والتحري.
- الإشراف على إجراءات الترحيل الإداري بالتعاون مع السفارات المعنية.
- توثيق البيانات المتعلقة بالأجانب والمهاجرين غير النظاميين.
- إصدار أو المصادقة على وثائق السفر المؤقتة للمهاجرين المرحّلين.

وتأتي هذه الجهود في إطار السعي إلى تنظيم الوضع القانوني للأجانب في ليبيا، وتعزيز منظومة الرقابة على الحدود الداخلية والخارجية بما يحد من تدفقات الهجرة غير الشرعية ويعزز الأمن الوطني.[3]

تلعب عدة جهات حكومية في ليبيا أدوارًا متكاملة في مكافحة الهجرة غير الشرعية، أبرزها مصلحة الجوازات والجنسية، التي تشمل إدارات متخصصة مثل مباحث الجوازات لملاحقة المخالفين، وإدارة المنافذ لمراقبة

---

[1] **غرفة عمليات إيطالية . ليبية مشتركة لمكافحة تهريب المهاجرين**، وكالة الانباء الألمانية، 2017/12/9، متاح على الرابط التالي https://2u.pw/if2We

[2] مبروكة سالم على، ظاهرة الهجرة غير الشرعية وسبل مكافحتها (ليبيا نموذجًا)، **مرجع سابق**، ص57

[3] خليفة الزائدي، الهجرة غير القانونية غير الشرعية إلى أوروبا من منظور القانون الدولي والفقه الإسلامي دراسة حالة ليبيا، **مرجع سابق**، ص 150

الحدود والمطارات. كما يساهم مكتب شؤون الأجانب في تنظيم أوضاع الأجانب داخل البلاد، وتعمل وزارة العمل على تسجيل العمالة الوافدة وضمان قانونية وجودها، بينما تصدر وزارة الصحة الشهادات الصحية للوافدين. ولتعزيز التنسيق، شكّلت الحكومة المؤقتة اللجنة الوطنية العليا لمكافحة الهجرة غير الشرعية، التي تتعاون مع الشركاء الدوليين، مستفيدة من خبرة نائب رئيسها ومكانته القبلية في الجنوب، حيث تكثر المعابر ومسارات التهريب. [1].

5 جهاز مكافحة التسلل والتهريب:

في 30 يونيو 2020، أصدر القائد العام للقوات المسلحة الليبية القرار رقم (281) بإنشاء جهاز يتبع هيئة السيطرة، استجابة لمطالب سكان المنطقة الشرقية للحد من الهجرة غير الشرعية وملاحقة المهربين. وتشارك جهات حكومية أخرى في إدارة ملف الهجرة، مثل وزارة العمل التي تُشرف على تسجيل العمالة، ووزارة الصحة التي تصدر الشهادات الصحية المطلوبة للإقامة والعمل[2]. وترى الدولة الليبية أن الهجرة غير الشرعية ليست فقط قضية أمنية، بل أيضًا إنسانية واقتصادية، وتدعو إلى معالجتها من خلال التعاون الدولي، ودعم التنمية في الدول المصدرة للمهاجرين عبر خلق فرص عمل واستثمارات.[3].

تعتبر تنمية اقتصاديات الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية وسيلة فعالة للحد من هذه الظاهرة، من خلال تقليص الفجوة المعيشية بينها وبين الدول المستقبِلة. وتتحقق هذه التنمية عبر دعم الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، خاصة الأوروبية، بالإضافة إلى تعزيز المبادلات التجارية، مما يسهم في تقليل دوافع الهجرة وتحسين الظروف المعيشية في تلك الدول.[4]، حيث سعت ليبيا إلى إقامة العديد من المشاريع الزراعية والصناعية والخدمية في عدد من دول المصدر الأفريقية بهدف ضمان الأمن الغذائي فيها وتوفير الطاقة وتطوير البنية الأساسية المتعلقة بالطرق والنقل. وتستهدف ليبيا من كل ذلك خلق العديد من فرص العمل وتحسين مستوى الدخل والتخفيف من وطأة الفقر، وقد أنشأت لهذا الغرض عددًا من آليات التمويل أبرزها[5]:

- محفظة ليبيا إفريقيا للاستثمار برأسمال نقدي وعيني يبلغ 5،5 مليار دولار.
- صندوق ليبيا للمساعدات والتنمية والذي تم تخصص مبلغ بقيمة 300 مليون دولار ضمن ميزانية الدولة خلال العامين 2008 –2009.

---

[1] ياسين محمود الناجح، الأطر القانونية والتنظيمية لمكافحة الهجرة غير النظامية في ليبيا، **مجلة شؤون ليبية**، مجلة مستقلة حول ليبيا المعاصرة، العدد 1، يوليو2016، ص ص 30–33 .

[2] موسي عمر، الآليات القانونية والأمنية للحد من ظاهرة الهجرة غير المشروعة بليبيا، **مجلة العلوم الإنسانية والطبيعة**، ص 110.

[3] **مشكلة الهجرة غير الشرعية في ليبيا**، الجزيرة نت، 2005/3/11، متاح على الرابط التالي https://2u.pw/ICQZO

[4] عزت حمد الشيشني، **المعاهدات والصكوك في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية**، جامعة نايف للعلوم الأمنية، السعودية، 2010، ص155

[5] **التقرير الوطني مقدم وفقا للفقرة 15 (أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الانسان 1/5**، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمي، الجمعية العامة للأمم المتحدة، نوفمبر 2010، متاح على الرابط التالي https://2u.pw/SQTOV

- صندوق تشجيع الاستثمار في إفريقيا وخصص له مبلغ 250 مليون دولار.

وقد اضطلعت آليات التمويل هذه بعدة مشاريع في إفريقيا أهمها:

- تنفيذ مشروع زراعي بمساحة 100 ألف هكتار في شمال مالي لتأمين الأمن الغذائي.
- طريق القذافي عبر الصحراء لربط شمال القارة بوسطها بطول 1115 كلم ويهدف إلى تعزيز التجارة البينية وتطوير التعاون الاقتصادي بين الشمال والجنوب.
- مشاريع إحلال الميكنة الزراعية بدلًا من الطرق التقليدية للزراعة في المناطق الريفية في 32 دولة افريقية.
- تنفيذ مشاريع استثمارية في مختلف المجالات الاقتصادية (الإنتاجية والخدمية).
- مكافحة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود، والآفات، والجراد الصحراوي والقوارض.
- مشاريع نقل التقنية في المجال الزراعي بالتعاون مع منظمة الفاو، وبرنامج الغذاء العالمي لإيصال مساعدات الإغاثة إلى كل من تشاد والسودان.

ومع كل هذه الجهود التي تقوم بها ليبيا من أجل مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، فما زالت تواجه صعوبات متعددة في هذا الصدد أبرزها[1]: –

- اتساع حدودها البرية التي تبلغ 4500 كم وحدودها البحرية البالغة ما يقارب 200 كم وقسوة الظروف المناخية الصحراوية، الأمر الذي يستلزم توفير المزيد من التجهيزات والآليات المتطورة والمزيد من الكوادر الفنية والعناصر الأمنية المدربة، وهو ما يعني الاستنزاف المستمر لميزانية الدولة والتزايد المستمر في حجم الإنفاق على مستلزمات مواجهة هذه الظاهرة وتداعياتها وآثارها السلبية في المناطق والأحياء السكنية التي يتصل بها المتسللون.
- تأخر بعض السفارات والقنصليات الأفريقية المعتمدة في ليبيا في الكشف عن رعايا بلدانهم، وفى إصدار وثائق سفرهم، وهو ما تسبب في إبقائهم بمراكز الإيواء مدة طويلة بما يعنيه كل ذلك من أعباء مالية وخطورة على الأمن العام والصحة العامة.
- ارتفاع تكاليف النقل الجوي اللازمة لترحيل المتسللين وإعادتهم إلى أوطانهم.
- عدم كفاية مراكز الإيواء الحالية لاستيعاب الأعداد الكبيرة المتزايدة للمتسللين، وهو ما يؤثر سلبًا على نوعية الخدمات التي تقدم إليهم.

يهتم المشرّع الليبي بشكل كبير بظاهرة الهجرة غير الشرعية، حيث وضع لها آليات قانونية وأمنية لمواجهتها. أبرز الآليات القانونية تمثلت في القانون رقم (19) لسنة 2010، الذي يجرّم كل الأفعال المرتبطة بالهجرة غير الشرعية. أما على الصعيد الأمني، فقد أُنشئ جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية

[1] **المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة في ليبيا – الدروس المستفادة ومسار حوكمة الهجرة**، متاح على الرابط التالي: https://shorturl.at/jifJY

بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (386) لسنة 2014، لتولي مهام ضبط المهاجرين وتنظيم إيوائهم وترحيلهم. كما تم إنشاء جهاز مكافحة التسلل والتهريب عام 2020 لتعزيز الجهود في الحد من تدفق المهاجرين إلى البلاد[1].

المحور الثالث: التعاون الليبي الأوروبي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية

في عهد الرئيس الليبي السابق معمر القذافي، استُخدم ملف الهجرة غير الشرعية كورقة ضغط سياسي على أوروبا، خاصة إيطاليا. حيث كانت ليبيا تفتح أو تغلق حدودها أمام المهاجرين بحسب مستوى العلاقات مع الدول الأوروبية. وقد طالب القذافي أوروبا بمبلغ خمسة مليارات يورو سنويًا لمساعدتها في مراقبة الحدود والحد من الهجرة. ويُذكر أنه بين عامي 2008 و2011، انخفض تدفق المهاجرين إلى أوروبا بشكل كبير عقب توقيع معاهدة بين ليبيا وإيطاليا، التزمت فيها الأخيرة بتقديم خمسة مليارات دولار مقابل تشديد ليبيا لإجراءات مكافحة الهجرة[2] .

بعد سقوط نظام معمر القذافي في عام 2011، أصبحت ليبيا مركزًا رئيسيًا لانطلاق المهاجرين غير الشرعيين نحو أوروبا، وخاصة إلى إيطاليا، حيث تشير التقديرات إلى أن 90% من المهاجرين غير النظاميين الوافدين إلى إيطاليا يمرون عبر ليبيا. وقد أدى هذا إلى تصاعد القلق الأوروبي من الظاهرة، ودفع الاتحاد الأوروبي لتطوير استراتيجيات للتعامل معها. واحتلت الهجرة غير الشرعية موقعًا متقدمًا في السياسات الأوروبية، مما أدى إلى تعزيز التعاون مع دول العبور والمصدر، خصوصًا ليبيا. ومع ذلك، استمر الخلاف بين ليبيا والدول الأوروبية بشأن كيفية معالجة الظاهرة، نتيجة اختلاف وجهات النظر حول الحلول المناسبة، مما جعل من قضية الهجرة تحديًا أمنيًا وسياسيًا مشتركًا. [3]، وفيما يلي أبرز محطات التعاون بين ليبيا والدول الأوروبية بشأن الهجرة غير النظامية:

أولًا: الاتفاقيات والبرتوكولات التي وقعتها ليبيا بالشراكة مع الدول الأوروبية:

شكلت ظاهرة الهجرة غير الشرعية حالة من القلق في ليبيا نتيجة انعكاس آثارها وتداعياتها وتسارع وتيرتها، وهو ما استدعي وضع استراتيجيات تعاون بين الدول للحد من هذه الظاهرة، ولما تحمله هذه الهجرات من نقل للأمراض المعدية وانتشار الأوبئة، ومن نقل لحالات الفوضى والإرهاب، والانهيار الأمني، وتضرر الاقتصاد وتهديد التماسك الاجتماعي.

---

[1] وضع آليات لحماية الحدود الليبية مكافحة لظاهرة الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة محور اجتماع وكيل وزارة الخارجية مع امر ركن حرس الحدود، متاح على الرابط التالي:https://lana.gov.ly/post.php?lang=ar&id=212976

[2] Ahmed Maher، **Libya still the most popular starting point for illegal migration to Europe**، Jan 19، 2022،Available on : https://www.thenationalnews.com/mena/2022/01/19/libya-still-the-most-popular-starting-point-for-illegal-migration-to-europe/

[3] Ibid

وفي إطار الجهود الأمنية التي تعتمدها ليبيا من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية والجرائم المرتبطة بها، وبكونها من أحد المنافذ الرئيسية للهجرة للدول الأوروبية، فتعد ليبيا من أكثر الدول العربية التي قامت بتوقيع العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات لمكافحة الهجرة غير الشرعية، ومن أهمها:

- **اتفاق خمسة + خمسة:**

تُعد ليبيا من أوائل الدول التي وقّعت على اتفاقية خمسة + خمسة في عام 1990، والتي تضم خمس دول من المغرب العربي (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، وموريتانيا)، إلى جانب خمس دول من الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط (فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال، ومالطا). ويُعد هذا الاتفاق أحد أبرز أطر التعاون الإقليمي في مواجهة التحديات المشتركة، ومن بينها قضية الهجرة غير الشرعية التي تحتل حيزًا هامًا ضمن مجالات التعاون المشترك بين الدول الأعضاء.

وقد تمحورت الاتفاقية حول ثلاثة محاور رئيسة، هي:[1]:

أ. **التعاون السياسي والأمني** :تعزيز التنسيق الأمني وتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء لمكافحة الظواهر العابرة للحدود، وفي مقدمتها الهجرة غير الشرعية، وتهريب البشر، والجريمة المنظمة.[2].

ب. **التعاون الاقتصادي** :دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة، بما يساهم في معالجة الأسباب الجذرية للهجرة من خلال تحسين الظروف المعيشية في الدول المصدّرة للهجرة.

ج. **التعاون الثقافي والتعليمي**: تعزيز الحوار والتفاهم بين شعوب المنطقة عبر برامج تعليمية وثقافية مشتركة، تسهم في تقوية العلاقات بين الدول الأعضاء، وتقلل من دوافع الهجرة غير النظامية.

- **اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية:**

يُعد اتفاق الشراكة الأورومتوسطية، المعروف أيضًا بـــ مسار برشلونة لعام 1995، أحد أبرز الاتفاقيات التي انضمت إليها ليبيا في إطار تعزيز التعاون الاقتصادي مع الدول الأوروبية بهدف التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية. وقد تأسس هذا المشروع على مبدأ **الشراكة المتكافئة** بين دول جنوب وشمال البحر الأبيض المتوسط، بهدف ترسيخ الأمن والاستقرار، وتحقيق التنمية المشتركة في المنطقة.

وقد شمل هذا الاتفاق دول المغرب العربي، وارتكز على **ثلاثة محاور رئيسية:**

- **المحور السياسي والأمني** :يهدف إلى دعم الأمن والاستقرار في المنطقة، من خلال ترسيخ مبادئ الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وتعزيز الحوار السياسي بين الشركاء.

---

[1] ايمان شريف، الشباب المصري والهجرة غير الشرعية، **المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية**، قسم بحوث، الجريمة، القاهرة، 2010، ص156

[2] **Five Country Joint Enrollment and Information-Sharing Project (FCC)**،Available on: Five Country Joint Enrollment and Information-Sharing Project (FCC) | Homeland Security (dhs.gov)

- **المحور الاقتصـــادي** :يركّز على إقامة منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط، وتسهيل التبادل التجاري والاستثمارات، بما يسهم في تقليص الفوارق الاقتصادية التي تعد من أبرز دوافع الهجرة غير الشرعية.
- **المحور الاجتماعي والثقافي** :يعالج قضايا التنمية البشرية، وحقوق الإنسان، والهجرة، ويُعنى بتقديم الدعم لمعالجة أسباب الهجرة، خاصة تلك المرتبطة بالفقر والبطالة وغياب فرص التعليم والتكوين المهني.[1].
- نصّت اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء لمواجهة الهجرة غير الشرعية، بما يشمل إعادة المهاجرين غير النظاميين إلى دولهم الأصلية. وضمن هذا الإطار، أُضيف ملحق للاتفاقية يؤكد على عقد اجتماعات دورية لتنسيق الجهود بين الأجهزة الأمنية والقضائية والجمركية، بهدف التصدي لشبكات التهريب والهجرة غير الشرعية. كما أطلقت الاتفاقية استراتيجية شاملة لدعم الدول المصدّرة للمهاجرين، في محاولة لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة.تنفيذ إصلاحات اقتصادية هيكلية لمعالجة الاختلالات الداخلية.
- العمل على تحقيق تنمية مستدامة تسهم في تحسين مستوى المعيشة وتوفير فرص العمل.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي والأوروبي في دول الجنوب، وخاصة في منطقة المغرب العربي، من أجل تقليص دوافع الهجرة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. [2].

وتعد الشراكة الأورو متوسطية من الآليات الاقتصادية التي اتبعتها الدول الأعضاء من أجل التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية، كما أنه من خلالها يتم تمرير المساعدات للدول الأعضاء في سياسة الجوار الأوروبي. ومن أهم أهدافها دعم التحول الديمقراطي والتنمية المستدامة وتشجيع السياسات المشتركة بين هذه الدول في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية.

- **اتفاقية الجوار الأورو متوسطية:**

تشكل اتفاقية الجوار الأورومتوسطية الأساس الأول للتعاون بين ليبيا وإيطاليا في مكافحة الهجرة غير الشرعية، حيث تم توقيعها عام 2000 بسبب تأثر إيطاليا الكبير بتدفق المهاجرين عبر سواحلها. وتوسعت هذه الشراكة في 2003 و2004 لتشمل تدريب عناصر الأمن الليبي وتمويل برامج احتجاز المهاجرين وإعادة توطينهم. وتعكس هذه الاتفاقيات التزامًا واضحًا بمواجهة الظاهرة بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي[3]، كما أنه وبموجب هذه الاتفاقيات تم استحداث أجهزة أمنية متخصصة في مكافحة الهجرة غير الشرعية، وتعمل على تفكيك تجمعات المهاجرين، وضبط العمالة الأجنبية غير الشرعية، وإحباط محاولات التسلل إلى ليبيا أو الخروج منها.

---

[1] سامر ماهر، **التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية**، جامعة الأمير نايف للعلوم الأمنية، مارس، (2012) السعودية.

[2] محمد أبو زيد، **الهجرة غير الشرعية وأثرها على الامن القومي الليبي (2011-2017)**، جامعة الشرق الأوسط، 2019، ص 47، متاح على الرابط التالي https://meu.edu.jo/libraryTheses/5ca84f96db2a6_1.pdf

[3] احمد طعيمة، مليكة حجاج، **الهجرة غير الشرعية بين استراتيجيات المواجهة واليات الحماية**، العدد الخامس عشر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2016، متاح على الرابط التالي:
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/120/8/15/45286

خاتمة:

أصبحت الهجرة غير الشرعية قضية سياسية بارزة تتداخل مع قضايا الأمن القومي، على الرغم من صلتها الوثيقة بحقوق الإنسان والتنمية. ويرجع الاهتمام الدولي والإقليمي والمحلي المتزايد بها إلى تأثيراتها السلبية على الأمن القومي، حيث تؤدي إلى اضطرابات تمس الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الدول المعنية.

تفاقمت ظاهرة الهجرة غير الشرعية من ليبيا إلى أوروبا بعد ثورة 2011، نتيجة لانهيار مؤسسات الدولة وغياب السيطرة على الحدود، مما حوّل ليبيا إلى دولة مصدر وعبور واستقبال للمهاجرين. وقد ساهمت الفوضى الأمنية وسيطرة الميليشيات المسلحة في جعل ليبيا نقطة انطلاق رئيسية نحو أوروبا، خصوصًا لقربها الجغرافي من السواحل الأوروبية. ويُذكر أن ليبيا كانت قد نجحت قبل الثورة، في عام 2010، في خفض أعداد المهاجرين غير الشرعيين إلى 234 فقط.

ويشار هنا إلى أن مواجهة الهجرة غير شرعية في ليبيا لم تكن علي الصعيد الدولي فقط بل أيضًا اتخذت الدولة الليبية عدد من الاجراءات؛ إذ أفرد المشرع الليبي مجموعة من التشريعات الداخلية، لتصبح بذلك الهجرة غير الشرعية أحد الجرائم التي يتوجب مكافحتها من قبل أجهزة الشرطة المختصة، ولعل أبرز تلك التشريعات هو القانون 6 لسنة 1987 بشأن تنظيم دخول وإقامة الأجانب في ليبيا وخرجهم منها وتعديلاته والقانون رقم (19) لسنة 2010م بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية، والتي اكتفت بالغرامات المالية في أغلب حالات القانون أو الحبس في البعض الآخر.

وفي هذا السياق اتخذت الدولة الليبية عدد من الاجراءات الأمنية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية لعل أبرزها هو إنشاء جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية في ليبيا عام 2014، فضلًا عن إنشاء مراكز لإيواء المهاجرين غير الشرعيين تتوافر فيها الإعاشة والرعاية الصحية بعد ضبطهم، ومن ضمن الجهود الأمنية التي تنتهجها السياسة الليبية هو استحداث إدارات جديدة داخل أجهزة الدولة الأمنية تكون مختصة بمكافحة هذه الظاهرة، ناهيك عن جهاز مكافحة التسلل والتهريب الذي أنشئ في عام 2020 بالقيادة العامة للقوات المسلحة الليبية.

وبناءً عليه، توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

أولا: ملف الهجرة غير الشرعية سيظل ملفًا حساسًا على المستويين المحلي والدولي، فأزمة الهجرة في ليبيا ليست سوى نتيجة لانهيار مؤسسات الدولة وفوضى السلاح. ومن ثم، فإن التوجه إلى إيجاد حل للأزمة السياسية في ليبيا من المرجح أن يقلل من تدفقات المهاجرين. وقد تتحول ليبيا، على إثره، من بلد عبور تنشط فيه شبكات التهريب والاتجار بالبشر إلى بلد استقبال للعمالة التي تحتاج إليها ليبيا الغنية بالإمكانيات. كما يجب على المجتمع الدولي الذي تغيرت سياساته بمجرد تغيير النظام في عام 2011م أن يبذل جهدًا حقيقيًا لمساعدة ليبيا في إرساء قواعد دولة حديثة وتفعيل مؤسساتها الإدارية والمالية والأمنية على النحو الأمثل.

ثانيًا: تبين من خلال هذه الدراســـة أن كل الاتفاقيات المبرمة بين ليبيا وغيرها من الدول الأوروبية التي تعالج موضــوع الهجرة غير الشــرعية، جاءت متوافقة مع ســياســة المشــرع الليبي والدولي بخصــوص مكافحتها؛ حيث شــكلت الهجرة غير الشــرعية من أفريقيا إلى أوروبا حلقة وصــل بينهم لإبرام العديد من الاتفاقيات لمكافحة ومعالجة الآثار الناجمة عنها والعمل على إيجاد حلول مناســبة للأســباب المؤدية لها. خاصة أن هناك مجموعة من المخاطر الأمنية والاقتصادية والاجتماعية تتمثل في ارتفاع معدلات جرائم، وتزعزع اقتصــاد الدول، وانتشــار الجرائم التزوير والنصــب والاحتيال والســرقة والقتل والتســول وغيرها من الجرائم، وإذا لم يتم علاج المشــكلة اجتماعيًا واقتصــاديًا بتعاون إرادة مشــتركة من الجميع، فإن المشــهد ســـيكون معقدًا وخطيرًا للغاية وهو الانفلات الأمني وعدم الاســـتقرار الاجتماعي الذي يؤدي إلى كوارث اجتماعية، وكوارث سياسية.

ثالثًا: أكدت الدراســة على فرضــيتها القائلة بوجود علاقة ارتباطية بين ظاهرة الهجرة غير الشــرعية والأمن القومي، حيث تأثرت ليبيا بالهجرة غير الشرعية في مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية والأمنية، الأمر الذي تسبب في انتشار الجريمة وعمليات النصب والاحتيال والتزوير، ودخول الجماعات الإرهابية داخل صفوف المهاجرين غير الشرعيين، وانتشار تجارة المخدرات والتسول، وهو ما أثر بصــورة ســلبية على الترتيبات الداخلية الليبية فيما يتعلق بإدارة المرحلة الانتقالية بعد أحداث فبراير 2011 وما لذلك من تداعيات سلبية امتدت تأثيراتها على الأمن القومي الليبي.

التوصيات:

أولاً: بالرغم من الجهود الليبية التشريعية والأمنية للحد من هذه ظاهرة الهجرة غير الشرعية، إلا أن تنفيذها يواجه بعض المعوقات، ويرجع ذلك لعدة أسباب من أهمها الأسباب السياسية لظاهرة الهجرة غير الشرعية التي أدت إلى ازدياد تدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى ليبيا بشكل ملحوظ في الفترة ما بعد عام 2011، الأمر الذي جعل من ليبيا ممرًا ومنفذًا لعبور المهاجرين غير الشـــرعيين إلى أوروبا. وبناءً عليه، فعلى المشــرع الليبي أن يقوم بتشــديد العقوبات على مهربي المهاجرين وخاصــة الذين ينتمون إلى عصــابات الجريمة المنظمة، ويجب أن تسارع ليبيا إلى إصــدار قوانين صــارمة لمكافحة هذه الجريمة، كما أنه عليه أن يتم تحديث منظومة التشــريعات الوطنية المتعلقة بمكافحة الهجرة غير الشــرعية بما يوائم التطور الذي صارت عليه هذه الظاهرة، وذلك وفقًا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ثانيًا: كما أنه من المقترح أن يكون العمل على التصـــدي للهجرة غير الشـــرعية من بوابتها الأولي والتي تتمثل في الحدود الجنوبية لدول شـــمال أفريقيا بدلًا من انتظار أن يســـتقبل المهاجرين غير الشـــرعيين المراكب البحرية والتصـــدي لهم في عرض البحر، مع ضـــرورة إحكام الرقابة على الحدود والمنافذ البرية والبحرية، وكذلك تزويدهم بالتقنيات الحديثة التي يتم بواســطتها كشــف مســتندات الإقامة ووثائق الســفر والتأشيرات المزورة.

ثالثًا: تتطلب معالجة أزمة الهجرة في ليبيا استراتيجية أوروبية موحدة تركّز على دعم حكومة مركزية قادرة على تحقيق الأمن والاستقرار، وبناء مؤسسات الدولة، ونزع سلاح الميليشيات، وإصلاح القضاء، وتحسين أوضاع المهاجرين. كما يجب تعزيز التعاون مع دول الجوار لمحاربة شبكات التهريب، وتشجيع الاستثمارات الدولية في الدول المصدرة للهجرة للحد من الفقر والبطالة، وهما من أبرز دوافع الهجرة.

المراجع

المراجع العربية:

أولا: الكتب

- الطائي، مصطفى، وأبو بكر، خير. (2017). مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في الاعلام والعلوم السياسية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
- دورتي، جميس ، بالتسغراف، روبرت. النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1985
- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي ، المكتبة العصرية للطباعة، النشر والتوزيع، الرويبة، الجزائر 2005.
- هايل طشطوش، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، (الأردن: دار المنهل، 2012)، .
- عبد الوهاب الكيالى(محرر) وآخرون، الموسوعة السياسية، الأردن: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1983.
- محمد عبي ابراهيم الزناتي ، آثار الهجرة الإفريقية غير الشرعية إلى أوروبا على بلدان العبور: ليبيا نموذجا، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية، 2013.
- محمد شعبان الدرهوبي، الهجرة غير الشرعية ومخاطرها الأمنية على ليبيا في ظل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية،2016، دار الكتلة الوطنية، بنغازي، ليبيا، الطبعة الاولي.
- عزت حمد الشيشني، المعاهدات والصكوك في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، الطبعة الأولى، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2010.
- محمد فتحي عيد، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، جامعة الأمير نايف للعلوم الأمنية ، الرياض، 2010.

ثانيًا: الرسائل الجامعية

- خليفة صالح الزائدي، الهجرة الإفريقية غير الشرعية إلى أوروبا من منظور القانون الدولي والفقه الإسلامي: دراسة حالة ليبيا، 2013-2018، رسالة ماجستير منشورة، 2019.
- مبروكة سالم على، وآخرون، ظاهرة الهجرة غير الشرعية وسبل مكافحتها: ليبيا نموذجًا، بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الليسانس في القانون الدولي، كلية القانون، جامعة سيها، 2017.
- محمد فتحي عيد، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، جامعة الأمير نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2010.
- محمد أبو زيد، الهجرة غير الشرعية وأثرها على الامن القومي الليبي (2011-2017)، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2019.

ثالثًا: القوانين

- القانون رقم (19) لسنة 2010 بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية في ليبيا.

رابعاً: المجلات العليمة

- البشير الكوت، "الهجرة غير القانونية إلى ليبيا وتأثيرها في الأمن القومي الليبي"، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، مجلة السياسات والاستراتيجيات، العدد 145، 2012.
- حسين علي، "عدم الاستقرار في ليبيا يهدد الحدود الإقليمية"، مجلة أوراق الشرق الاوسط، (العدد 63، ابريل_يونيو2014).
- عبد الله العشري، تأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، العدد 3، إبريل، 2018.
- محسن رمضان جابر، أثر التدخلات الخارجية على الأمن القومي الليبي (2011–2023)، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، المجلد 20، العدد 1، يونيو 2023.
- أحمد سرور، استنزاف الموارد.. مسارات الاقتصاد الليبي في ظل الصراع المحتدم، مركز البديل للتخطيط والدراسات، 11 ، إبريل، مصر، 2018.
- نادية بن ورقلة، تداعيات الهجرة غير شرعية على الدول الأوروبية وأبعادها الاقتصادية والديمغرافية، جامعة زيان عاشور الجفة، العدد 4.
- موسي عمر، الآليات القانونية والأمنية للحد من ظاهرة الهجرة غير المشروعة بليبيا، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعة.
- معمر الطوباشي، السياسة الجنائية للمشرع الليبي في مكافحة الهجرة غير القانونية " دراسة تحليله لقانون مكافحة الهجرة غير الشرعية، مجلة البحوث القانونية، العدد 11، 2020.
- ياسين محمود الناجح، الأطر القانونية والتنظيمية لمكافحة الهجرة غير النظامية في ليبيا، مجلة شؤون ليبية، مجلة مستقلة حول ليبيا المعاصرة، العدد 1، يوليو2016.
- موسي عمر، الآليات القانونية والأمنية للحد من ظاهرة الهجرة غير المشروعة بليبيا، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعة.
- أحمد وهدان، وإيمان شريف، الشباب المصري والهجرة غير الشرعية، المجلة الجنائية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث، الجريمة، القاهرة، المجلد 48، العدد 1، 2005.
- احمد طعيمة، مليكة حجاج، الهجرة غير الشرعية بين استراتيجيات المواجهة واليات الحماية، العدد الخامس عشر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2016.

خامسًا: الصحف

- احلام محمد الكميشي، الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا بين حساسية الموقف وعبثية المواجهة، صحيفة المستقبل الليبية، 12 أيار، 2017.
- صحيفة ليبيا المستقبل، غرفة عمليات بين إيطاليا وليبيا لمراقبة الساحل الشمالي والحدود الجنوبية، 30 أيلول، 2016.
- صحيفة ليبيا المستقبل، البحرية الليبية تنقذ 114 مهاجرا من جنسيات مختلفة شمال صبراتة، 2022/7/8، متاح على الرابط التالي https://2u.pw/1qJLV
- صحيفة ليبيا المستقبل، مركز احتجاز المهاجرين غير الشرعيين الساحل (طلميثة) يستقبل مساعدات إنسانية، 2022/8/7، متاح على الرابط التالي https://2u.pw/Btj96
- صحيفة العرب اللندنية، شحة السيولة تغرق الاقتصاد الليبي في أزمات خانقة، 24 يوليه. لندن، 2018.

- جريدة الشروق ، رئيس جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية الليبي يبحث مع ممثلي سفارات الدول الأفريقية أوضاع المهاجرين، 8 فبراير 2022، متاح على الرابط التاليhttps://2u.pw/0YxQA
- جريدة الشرق الأوسط، الهجرة من ليبيا نحو أوروبا في أرقام، الشرق الأوسط، 2018/12/30، العدد رقم 14642، متاح على الرابط التالي https://2u.pw/ERE13

سادسًا: مواقع الإنترنت:

- حول الهجرة غير الشرعية، متاح على الرابط التالي :https://shorturl.at/uwQMq
- موقع عربي سبونتك، ليبيا: 20 ألف مهاجر غير شرعي دخلوا إلى البلاد في تشرين الثاني، روسيا ،2017 ، ص. 7 ، متاح على الرابطarabic.sputniknews.com
- رمزي زائري، قصة الدينار الليبي من القمة إلى القاع، بوابة إفريقيا الاخبارية، نوفمبر، ليبيا، متاح على الرابط التالي: https://www.afrigatenews.net/a/161732
- ليبيا تحتجز مئات المهاجرين غير النظاميين قبل إبحارهم لأوروبا، الجزيرة نت، 2015/5/17، متاح على الرابط التاليhttps://2u.pw/14XHa
- سفير إيطاليا في ليبيا: الشراكة بين البلدين في ملف الهجرة أدت إلى انخفاض أعداد المهاجرين، مصراوي، 20 مارس 2018، متاح على الرابط التاليhttps://2u.pw/uVD6a
- جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية في ليبيا يلقي القبض على 15 مصريا قرب طرابلس،RT . 15 أكتوبر 2022، متاح على الرابط التاليhttps://2u.pw/Tg1j2
- ضبط 541 مهاجرا غير شرعي قبالة السواحل الليبية، صدي البلد، 2022/4/25، متاح على الرابط التاليhttps://www.elbalad.news/5253635
- جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية في ليبيا يأسف لـ" ادعاءات وافتراءات" وسائل الإعلام بشأن مركز الإيواء، وكالة (آكي) الإيطالية للأنباء، متاح على الرابط التالي: https://www.adnki.net/AKI/?p=24364
- خفر السواحل الليبي يمنع مئات المهاجرين من الوصول إلى أوروبا، وكالة الانباء الألمانية، 2016/4/12 متاح على الرابط التاليhttps://2u.pw/Qjq2e
- أحدث كوارث الهجرة غير الشرعية قبالة سواحل ليبيا. 160 غريقا في أسبوع واحد فقط، يورو نيوز، 2021/12/21، متاح على الرابط التالي: https://arabic.euronews.com/2021/12/21/libya-united-nations-migration-migrants-drown-shipwrecks-maritime-disaster
- الداخلية الليبية تعلن إنقاذ أكثر من 300 مهاجر من عرض البحر، العربية نيوز، 2022/8/10، http://arabic.news.cn/20220810/d015b79dd0d14cf59698d9c08b05caca/c.html
- شيماء مصطفي، ضبط قارب هجرة غير شرعية يقل 134 مصريا قبالة سواحل ليبيا، صدي البلد، 17 يوليو 2022، متاح على الرابط التاليhttps://www.elbalad.news/5360469
- غرفة عمليات إيطالية . ليبية مشتركة لمكافحة تهريب المهاجرين، وكالة الانباء الألمانية، 2017/12/9، متاح على الرابط التاليhttps://2u.pw/if2We
- مشكلة الهجرة غير الشرعية في ليبيا، الجزيرة نت، 2005/3/11، متاح على الرابط التاليhttps://2u.pw/ICQZO
- المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة في ليبيا – الدروس المستفادة ومسار حوكمة الهجرة، متاح على الرابط التالي: https://shorturl.at/jifJY

- وضع آليات لحماية الحدود الليبية مكافحة لظاهرة الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة محور اجتماع وكيل وزارة الخارجية مع امر ركن حرس الحدود، متاح على الرابط التالي:
https://lana.gov.ly/post.php?lang=ar&id=212976

المراجع الأجنبية

Firstly: books

- Frank Trager and Philip Kronenberg (eds.), National Security and American Society: Theory, Process, and Policy, Kansas: Kansas University Press,1973 .
- Henry Kissinger ،Nuclear Weapons and Foreign Policy ،(London: Wild Field and Nicholson, 1969).
- McNamara ،The Essence of Security (New York: Harper Press , 1966).

Secondly: periodicals

- Mattia Toaldo, Migrations Through and From Libya: A Mediterranean Challenge" ،Istituto Affari Internazionali, 2015.
- Mu'ayyad Mehyar ،" Migration in the Mediterranean: Human Rights Perspectives", 2014, available at: https://www.researchgate.net

Thirdly: Website

- Libya's Instability Threatens Regional Borderlands", March 19 ،, 2014, available at: http://www.stratfor.com/sample/analysis/libyas-instability-threatens-regionalborderlands.
- Joyp Ajis, " The Crisis In Libya" ،ORF ISSUE BRIEF،(vol 28 ،April 2011). https://www.orfonline.org/public/uploads/posts/pdf/20230810141005.pdf
- Mustafa O. Attir ،"Illegal Migration as a Major Threat to Libya's Security", 2014 available at: https://www.um.edu.mt/__data/assets/pdf_file
- IOM Definition of "Migrant" ،Available at:https://www.un.org/en/global-issues/migration#:~:text=The%20UN%20Migration%20Agency%20%28IOM%29%20defines%20a%20migrant20%29%284%،what%20the%20length%20of%20the%20stay%20is
- JENS MANUEL KROGSTAD& JEFFREY S. PASSEL AND D'VERA COHN ،" 5 facts about illegal immigration in the U.S." ،Available at: https://www.pewresearch.org/fact-tank/2019/06/12/5-facts-about-illegal-immigration-in-the-u-s/
- Marie- Cecile Dame and Tahar Benattia, Mixed Migration Trends in Libya: Changing Dynamics and Protection Challenges, Altai Consulting in partnership with IMPACT Initiatives (IMPACT), 2017, available at: https://www.unhcr.org/media/mixed-migration-trends-libya-changing-dynamics-and-protection-challenges
- Libya: New evidence shows refugees and migrants trapped in horrific cycle of abuse ، September 24،2020 ،Available at: Libya: New evidence shows refugees and migrants trapped in horrific cycle of abuses - Amnesty International
- Mustafa O. Attir ،"Illegal Migration in Libya after the Arab Spring" ،September 18 ، ،2012Available at: https://www.mei.edu/publications/illegal-migration-libya-after-ara.
- Ahmed Maher ، Libya still the most popular starting point for illegal migration to Europe ، Jan 19 ،2022،Available at : https://www.thenationalnews.com/mena/2022/01/19/libya-still-the-most-popular-starting-point-for-illegal-migration-to-europe/
- Five Country Joint Enrollment and Information-Sharing Project (FCC)،Available on: Five Country Joint Enrollment and Information-Sharing Project (FCC) | Homeland Security (dhs.gov)